

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية التاسعة عشر



الجلسة العامة ١

الاثنين، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الساعة ١٠٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غزالى إسماعيل (ماليزيا)

**جدول الأنشطة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
(المادة ١٩ من الميثاق) (الوثيقة A/S-19/20)**

افتتحت الجلسة الساعة ١٠٠٥

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بعد هذا، أود، وفقاً للممارسة المتبعة، أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/S-19/20 التي تتضمن رسالة موجهة إلى "الامميين العام يبلغ فيها الجمعية العامة بأن هناك ١٧ دولة عضواً متأخراً عن تسديد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

أود أن أذكر الوفود بأنه بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق، "لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتاخر عليه مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علمًا بهذه المعلومة؟

تقرر ذلك.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتح رئيس وفد ماليزيا الدورة

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعلن افتتاح الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٧١.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقائق صمت للصلة أو التأمل

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): الآن أدعو الممثلين إلى الوقوف والالتزام دقائق صمت للصلة أو التأمل.

والالتزام بأعضاء الجمعية العامة دقائق صمت للصلة أو التأمل.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطاب الملقة بالعربية والترجمات الشفوية للخطاب الملقة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطاب الأصلي. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها متوجه أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

97-85715

* 9785715 *

اعتبر أن الجمعية تود انتخابه رئيساً للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة بالتزكية.
تقرر ذلك.

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعرب عن تهاني الخالصة لسعادة السيد غزالى اسماعيل وأدعوه إلى تقلد الرئاسة.

أطلب من رئيس المراسم أن يصطحب الرئيس إلى المنصة.

شغل السيد غزالى مقعد الرئاسة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أدلني بهذا الخطاب وأنا متنبه إلى أننا نجتمع هنا لإجراء تقييم موضوعي وأمين للالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في قمة الأرض قبل خمس سنوات. وإن مهمتنا في استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ لا بد أن تتجاوز مجرد حساب نسب التقدم إزاء التدهور. فهذا وقت للتأمل النقائـد والعمل الملموس.

وإذ نقر بأننا نربط بشبكة من العلاقات المتباينة والمصير المشترك، وبروح من الشراكة، أرحب ترحيباً حاراً بعمالي مختلف قطاعات المجتمع المدني. وللمرة الأولى، فإنهم بوصفهم حافظي الرهون، سيشاركون في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جانب الحكومات.

ففي ريو، إدركنا أن الغلاف الحيوي للأرض - أي تلك الطبقة الرقيقة من الأرض والهواء والماء التي تشكل نسيج سطح كوكبنا الأزرق الجميل والذي تعتمد عليه الحياة على الأرض - يجري تدميره على نحو تدريجي. ونحن كجنس بشري، وككوكب، نتأرجح على الحافة، ونستخدم في معيشتنا أساليب غير مستدامة ونديم الظلم، وقد نصل عما قريب إلى نقطة اللاعودة، ولن يضمن بقاءنا سوى مخطط للعمل العالمي. وهكذا ولد اتفاق ريو وجدول أعمال القرن ٢١ - وولدت روح جديدة من الشراكة، وتمت صياغة عقد اجتماعي وأخلاقي وسياسي يُعني بالتكافل والإنصاف بين الأجيال ومسؤوليات مشتركة وإن تكون متباينة.

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تقضي المادة ٢٨ من النظام الداخلي بأن تعيين الجمعية العامة، في بداية كل دورة بناء على اقتراح الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعه أعضاء.

وفقاً للسابق، اقترح أن يكون أعضاء لجنة وثائق التفويض للدورة العادية الخامسة عشرة نفس أعضاء اللجنة للدورة العادية الخامسة للجمعية وهي: الاتحاد الروسي، باراغواي، الجمهورية الدومينيكية، سيراليون، الصين، غابون، الفلبين، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

إن لم يكن هناك اعتراض، فسوف أعتبر أن لجنة وثائق التفويض قد تشكلت بموجب ذلك.

تقرر ذلك.

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في هذا الصدد، أود أن استرعي انتباه أعضاء الجمعية العامة إلى مذكرة شفوية من الأمين العام، مؤرخة ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ جاء فيها أنه ينبغي إصدار وثائق التفويض لجميع الممثلين للدورة الاستثنائية بموجب المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وأحدث جميع الأعضاء على تقديم وثائق تفويض ممثليهم إلى الأمين العام في أسرع وقت ممكن.

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

انتخاب رئيس الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد اقترح أن تكون الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة تحت رئاسة رئيس الدورة ٥١ العادية، سعادة غزالى اسماعيل، ممثل ماليزيا.

البيئي والخلاف. وهذه الدورة الاستثنائية سيكون مصيرها الفشل بالتأكيد في أعين العالم إذا لم تخرج بشيء أكثر من إلقاء الخطاب الرنانة التي تستحوذ على العنوانين الرئيسي والنصائح "بمواصلة عمل المزيد"، ونحن جميعا على معرفة بالكتيكات التي يجري استخدامها: وهي اتخاذ المواقف، وحبك إعلانات النوايا، والإشارة إلى الآخرين بإصبع الاتهام، والعمل على إرضاء المجموعات ذات المصالح، والاهتمام بأرباح قصيرة الأجل والمكاسب الانتخابية، والتأكيد على ضرورة وضع تعريفات أوضح والحوال وجمع المعلومات. وهذه تحول دون التشغيل الفعلي لخطط العمل في برامج التنفيذ.

إنني أتحدى حكومات بلدان الشمال والجنوب أن تعالج العقبات الحقيقة التي تقف في وجه تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويجب علينا أن نتجنب إغراء التركيز فقط على ما يسمى بالقضايا الناشئة. فالقضايا الحاسمة هي القضايا التي تمس جميع القطاعات، وتلك التي ترتبط بالبيئة بالتنمية. ومنذ مؤتمر ريو رأينا المزيد من استمرار سياسة الخنادق بين دول الشمال والجنوب. فالحكومات والمنظمات غير الحكومية من العالم المتقدم تروج على نحو نشط الحماية البيئية دون أن تتحمل العبء الأكبر للتكيفات في مجال الاستهلاك وأنماط الإنتاج، كما أنها لا تؤكد بنفس القدر من التوازن على أهمية الوفاء بالمسؤوليات العالمية والوطنية. وفي نفس الوقت، فإن العديد من البلدان النامية لا تزال تؤكد على حقها في التنمية، دون التأكيد بالقدر الكافي على الانصاف الاجتماعي، وصنع القرار على نحو يتسم بالشفافية والمشاركة. وإن النهجين لا يمثلان فللا طيبا بالنسبة للمستقبل.

ويدرج البيان الصادر عن قمة دنفر قائمة بالمسائل ذات الأولوية للعمل في المستقبل بشأن التنمية دون أية إشارة إلى استئصال الفقر والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. فالاستهلاك السياسي للمسائل البيئية قد طفى على كل شيء. ولم تعد مستويات المساعدة الإنمائية تنسحق أن توصف بأنها "تسير سيرا عادي". وانخفضت المساعدة الإنمائية بشكل حاد من ٥٥ بليون دولار إلى أقل من ٥٠ بليون دولار منذ مؤتمر ريو. وليس هناك أية إشارات إلى أن هذا الانخفاض سينعكس اتجاهه وسيظل هذا يشكل ضربة للتعاون الدولي. وهذا الرقم أقل من ثلث مبلغ الـ ١٥٠ بليون دولار التي تنفقها الدول الصناعية في

ولقد تحققت بعض الإنجازات الهامة منذ مؤتمر ريو، ولو أنها إنجازات مبعثرة وغير متكافئة بعض الشيء، ومن أهمها تحول جدول أعمال القرن ٢١ إلى وثيقة حية تتجاوز عالم المؤتمرات. فالاستراتيجيات الوطنية، والمبادرات المحلية، والوعي العام والاتفاقات البيئية قد تكاثرت، واقتربت بإصلاحات تجريبية للمؤسسات والبرامج. وعلى الصعيد العالمي، استقر النمو السكاني، وانخفضت وفيات الأطفال، وزاد متوسط العمر المتوقع وتحسن التغذية.

وإن بلورة إعلان ريو المعنى بالبيئة والتنمية في مبادئ قانونية وقانون دولي، كما هو متجسد في الاتفاقيات، لهو أيضا إنجاز هام. إلا أن المحصلة النهائية ما زالت بسيطة نتيجة للبطء في تناول القضايا، وعدم التنفيذ المنتظم للاتفاقات وضعف القدرة على إنفاذ الامتثال وضمان الفوائد المتكافئة للجميع. وفي هذا السياق، هل ينبغي الالتفاف لإبرام اتفاقية بشأن الغابات إذا كان الوقت الطويل الذي تتطلب المفاوضات يوفر ذريعة لمزيد من التأخيرات في ضمان حقوق ساكني الغابات وتنفيذ أفضل الممارسات؟

وبعد خمس سنوات على انعقاد مؤتمر ريو، فإننا نواجه حالة من الركود الكبير - وهو ليس ركودا اقتصاديا، بل إنه ركود الروح، وركود الإرادة السياسية التي لا بد منها للتعجيل بتغيير حقيقي. ومما خفف من الطموح الخيالي لجدول أعمال القرن ٢١ بعض الإحصاءات التي تبيّن أننا أخذنا نبتعد كثيرا عن التنمية المستدامة بدلًا من السير نحوها. ولا نزال نستهلك الموارد، ونلوث، ونشر الفقر ونرسّخه كما لو كنا آخر جيل على الأرض، ولا يزال النشل في إدارة الموارد الطبيعية يولد الندرة، ويستدعي الصراعات، ويشكل أخطارا على الصحة العامة ويوجد الإنحلال الاجتماعي. وإن الذين كانوا في ريو وقطعوا على أنفسهم التزامات جادة قد نكثوا بوعدهم. وإن هذا لأمر مخجل، اتخذ طابعاً مأساويا لأن المكاسب التي تبعث على الإعجاب في العلم والتكنولوجيا قد زادت من فهمنا وقدمنا خيارات للسياسات وخيارات للعمل لمن يمسكون بزمام السلطة ويستطيعون إحداث تغييرات هامة.

ولا بد لنا أن نتخلص من الذرائع القديمة لعدم التصدي على نحو فعال للقوى الدافعة وراء التدهور

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة.

بيان من الأمين العام

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، أصحاب السعادة، سيداتي، سادتي، أرحب ترحيباً حاراً بكم جميعاً.

ويسعدني أن أرى كثيراً من رؤساء الدول والحكومات وكثيراً من كبار المسؤولين في هذه القاعة العظيمة اليوم. إن وجودكم هنا دليل طيب على الإرادة السياسية. لقد جئتم لأنكم مصممون على أن العملية التي بدأتم قبل خمس سنوات في ريو دي جانيرو يجب ألا تفتر. وأنتم مقتنعون بأنه ينبغي عمل المزيد لتأمين الحياة على كوكبنا اليوم وللأجيال المقبلة.

ولهذا، فإن مهمتنا في هذه الدورة الاستثنائية هي أن نحول هذه الإرادة السياسية إلى أعمال وأفعال. وينبغي لنا أن نهدف هذا الأسبوع إلى تحديد طريق أكيد للمجتمع الدولي يسير فيه إلى ألف عام الجديدة فيما يتعلق بهذه القضية العالمية التي تميز باللحاح وأهمية بالغين. ومهمتنا هي أن نبني على أساس ما تحقق. وأساسنا، وهو مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ريو، أساس ثابت.

كان مؤتمر البيئة والتنمية معلماً في الدبلوماسية العالمية الجديدة. فجمع معاً حكومات ومنظمات غير حكومية وأفراداً مهتمين بشكل لم يحدث من قبل. وكانت أهدافه ونطاقه واهتمامه أسمى من تلك المتعلقة بأي مؤتمر سابق، وكانت قاعدة دعمه أعرض، وشركاؤه التنفيذيون أكثر تنوعاً. وشكل المؤتمر انطلاقة مفاهيمية أيضاً. فقد أضفي أثراً عملياً على العلاقة بين البيئة والتنمية في المفهوم الجديد للتنمية المستدامة. ويضم هذا المفهوم البعد الإنساني والاجتماعي للتنمية المستدامة. وولد أملاً جديداً في أنه يمكن محاربة الفقر والحرمان بوضوح أكبر وبتماسك أشد.

وبينما نستعرض التقدم الذي حدث منذ مؤتمر البيئة والتنمية، نرى بعض علامات التقدم. فقد أبلغت بلدان كثيرة لجنة التنمية المستدامة بأنها قد أنشأت آليات

المتوسط كل عام على شراء أسلحة الحرب وإجراء الأبحاث بشأنها وتطويرها. ويجب أن يكون تحذيراً لنا بأن التغفي وحده بالسوق لن يضمن تنمية مستدامة. ولن يحقق إغراء التكامل العالمي غداً وعدوا لسنا على استعداد لتجديده التزاماً بها اليوم ولم يكن بمقدورنا الوفاء بها أبداً.

ونظراً للتكافل العالمي الذي أقر في ريو، فإن هذا الاجتماع لا يتطلب منا فحسب أن نؤكد من جديد التزاماتنا السابقة، وأن نتصدى لمجموعة جديدة من التحديات التي أطرحها كأسئلة موجهة إلى الحكومات: "كيف ستخرطون في الالتزامات العالمية وتتفون بها دون الخشية من أنكم تخليتم عن ضرورة الاهتمام بمصالحكم أولاً؟" وبالتالي، لا يعني هذا أنه ينبغي التضحية بالمصالح الوطنية من أجل اعتبارات دولية واسعة، ولكن ببساطة فإن المصالح الوطنية يمكن وينبغي تعريفها بحيث تشمل رفاه الدول والشعوب الأخرى، بربطها بتوقعات المرء وا زدهاره.

وعلى القطاع الخاص أطرح السؤال التالي: "هل حتميات الربح، والأسوق الجديدة، والحد التنافسي والسرية التجارية كبيرة بحيث تترددون في إجراء حوار مفتوح ومسؤول مع حافظي الرهون؟" وعلى أعضاء المجتمع المدني أطرح السؤال التالي: "كيف تفسرون انقضاء خمس سنوات من الفرض الصائمة؟" إنكم عنصر أساسي في هذه العملية بوصفك منتجين ومستهلكين وداعفي ضرائب ومؤيدين ومنتقدين للحكومات التي تلتقي هنا اليوم. وإنها لمسؤوليتكم أن تشاركوا بنشاط في التنمية المستدامة في حياتكم وألا تقبلوا أقل من ذلك من مؤسساتكم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأخيراً، فإن من المناسب أن نعقد هذه الدورة الاستثنائية بعد ثلاثة أيام من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة للتنمية. وتواصل الأمم المتحدة العمل في جميع جوانب التنمية وترتها العنصر الأساسي في تحقيق الأمن العالمي وتحسين النوعية الاجتماعية للحياة وظروف المعيشة للملاليين. ومع ذلك، فإن إضعافها على نحو مستمر، سياسياً ومالياً، يرهقها جداً، وينحيط بها مهام مستحيلة، و يجعلها كبس فداء مناسب. فإذا استمر في إضفاء قيمة حقيقة على إيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية، فإن قيام الأمم المتحدة معززة يصبح ضروريّاً.

يجب. وقد وصلنا أو نقترب من الوصول إلى النقطة الحرجة التي بدأ عندها كل مخزونات الصيد - وليس مجرد نوع واحد - في الانخفاض. ومن الحيوي أن تنفذ اتفاقية مكافحة التصحر في أقرب وقت ممكن. فوقف، بل وعكس زحف الصحراء، وبخاصة في أفريقيا، لا يزال ضرورة عاجلة.

ويأمل العالم في إحراز تقدم جاد في الدورة الثالثة، في كانون الأول/ديسمبر، لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في كيوتو.

والقضية الهامة هذا الأسبوع هي قدرة النظام الدولي للدول على العمل بحسم للصالح العام. إن الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والوكالات المتخصصة تعمل معاً لكي تضع أفكاراً جديدة وبرامج وأساليب للعمل في الجهود العالمية المبذولة من أجل التنمية المستدامة. وإن برنامجي للإصلاح في الأمم المتحدة يبدأ عملية عريضة للتجديد في الأمم المتحدة. ولكن ينبغي لنا أن نمضي حتى أبعد من ذلك. ولا بد للحكومات والأمم المتحدة أن تنضم إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في شراكة جديدة. وهذه الشراكة، استناداً إلى الاعتراف بالصالح المتبادل والاستعداد لتشاطر المسؤوليات، من شأنها أن تربط كل أصحاب المصالح في البيئة العالمية في تحالف من أجل العمل. وجداول أعمال القرن ٢١ كان أمراً لم يسبق له مثيل له مثيل. ويجب أن تصرف على نحو لم يسبق له مثيل لتنفيذها.

إن عدم التصرف الآن يمكن أن يعرض كوكبنا لخطر لا رجعة عنه، ويؤدي إلى زيادة متضاعدة في الجوع والحرمان والمرض والبيوس. وفي نهاية المطاف، يمكن أن نواجه عواقب تشير القالقل من جراء الصراع على الموارد الطبيعية الحيوية. ولكن إذا وضعنا نصب أعيننا رفاه كوكبنا وكل من يعيش فيه اليوم وفي الأجيال المقبلة، فإننا نفشل. وينبغي أن لا نفشل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على بيانه.

وطنية للتنسيق من أجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. والاتفاقيات الثلاث كلها - بشأن تغير المناخ، والتنوع الإحيائي، ومكافحة التصحر - أصبحت سارية المفعول بعد فترة قصيرة جداً من فتحها للتوقيع.

ويوافق هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لبروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون. والتخلص التدريجي من مركبات الكلوروفلوروکربون يكاد يكون كاملاً في البلدان الصناعية. وهذا إنجاز رائع. وحدث تقدم ملحوظ في التحول إلى موارد متعددة للطاقة، مثل النظام الحراري الأرضي، ونظام طاقة الريح، والنظام الفلاحي الضوئي. وزاد عدد الأفراد الذين يصلون إلى المياه النقية بمقدار ٤٧٢ مليون نسمة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٤.

ولكن بيان الميزانية له جانب سلبي أيضاً. فيبين تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية أن أكثر من ربع سكان العالم النامي لا يزالون يعيشون في فقر مدع. وهناك قلق من أنه لم يحدث تقدم بالفعل في متابعة التزامات مؤتمر البيئة والتنمية بشأن نقل التمويل الميسر والتكنولوجيا السليمة ببيها إلى البلدان النامية لمساعدتها على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

ولا تزال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في ارتفاع. وزاد استهلاك الوقود الأحفوري في العالم من ٧,٥ بليون طن مما يعادل النفط عام ١٩٩٢ إلى ٨ بلايين طن عام ١٩٩٦. ومعنداً استنزاف الغابات الطبيعية بدأ يتباطأ مؤخراً، إلا أن إجمالي الخسائر في الغابات مستمر بمعدل غير مقبول. ولئن كان المزيد من الناس يصلون إلى المياه النقية، فإن ثلث سكان العالم يعيشون في بلدان تواجه ضغوطاً معتدلة أو حادة على موارد المياه. وقد حسب الخبراء أنه ما لم تبذل جهود جديدة لإدارة موارد المياه العالمية، فستحدث أزمة مياه عالمية بحلول عام ٢٠٢٥.

وفي محيطات العالم، فإن أغليبية الأنواع التي يجري اصططيادها تستغل استغلالاً كاملاً، أو استغلالاً أكثر مما

والذي حضره عدد كبير من الوزراء وصنّاع السياسة من جميع أرجاء العالم. وركز الاجتماع الرفيع المستوى على السبل والوسائل الكفيلة بالإسراع بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ووجه وحضر المفاوضات في لجنة التنمية المستدامة. وما أثرى المفاوضات أيضاً دورات الحوار مع ممثلي كل المجتمعات الرئيسيّة في المجتمع المدني الذين شاركوا الحكومات وجهات نظرها واهتماماتها وتوقعاتها. وقد تجلّى إبراز هذه الأنشطة في التقرير المقدّم إلى الجمعية لكي تنظر فيه.

ويتضمن تقرير اللجنة أيضاً نص النتيجة النهائية المقترحة للدورة الاستثنائية. وتشمل هذه الوثيقة تقييمات للتقدم المحرّن، أو عدمه، منذ قمة ريو، ومجموعات من التوصيات المحددة بشأن القيام بمزيد من العمل الذي تمسّ إليه الحاجة للإسراع بالتحرك نحو مواجهة تحديات التنمية المستدامة. وربما يكون تحقيق التنمية المستدامة واحداً من ألح الأهداف وأكثرها تبشيرًا بالخير، التي تواجهنا عند عطفة الألفية القادمة. وهو يقتضي منا جميعاً - حكومات، ومجتمعات، وأفراداً - الالتزام والعمل والمشاركة، وأحياناً التضحية بالأنماط التقليدية للحياة والمصالح الشخصية. ولا عجب أنه بالرغم من العدد الكبير من المقترنات الهامة التي أوصت لجنة التنمية المستدامة بالفعل بأن تعتمد ها الدورة الاستثنائية، فإنّه لم يمكن الاتفاق خلال دورة اللجنة بشأن كل شيءٍ ورد في تقرير اللجنة المعروض على الجمعية.

وخلال الأسبوع الماضي جرت مشاورات دولية حكومية مكثفة بشأن كل المسائل المتعلقة الواردة في تقرير اللجنة، وكذلك بشأن نص مشروع البيان السياسي الختامي. وهاتان الوثائقان - أي مشروع البيان السياسي وما يمكن أن يسمى "برنامجاً لمتابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١" - ينبعي النظر إليهما معاً. ومن المتوقع أن تعتمد هما الدورة الاستثنائية في وقت واحد بعد إجراء المزيد من المفاوضات في اللجنة المخصصة الجامعية.

إن ما تمكنت من تحقيقه اللجنة المشاورات الحكومية الدولية التي تلت هو بلورة أكثر الموضوعات حساسية وأصعبها سياسياً في جدول أعمالنا المشترك، والتي قد لا يقتصر حلها على المزيد من إعادة الصياغة أو المزيد من تبادل الحجج. وسيقتضي الاتفاق بشأن هذه

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير لجنة التنمية المستدامة عن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية التي تعقدتها الجمعية العامة لإجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (A/S-19/14)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة التنمية المستدامة، سعادة السيد مصطفى طلبه ممثل مصر.

السيد طلبه (مصر): رئيس لجنة التنمية المستدامة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي شرف في العظيم أن أقدم إلى الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية الهامة تقرير الدورة الخامسة لجنة التنمية المستدامة، التي عملت بصفتها الهيئة التحضيرية لهذه الدورة.

إن التحضير لاستعراض التقدم الذي أحرز خلال خمس سنوات في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية كان معقداً وقاماً على المشاركة. ولم يكن اجتماع لجنة التنمية المستدامة مجرد حدث لمدة ثلاثة أسابيع.

لقد استفادت اللجنة كثيراً، أولاً، من عدد من الاجتماعات والمبادرات الهامة التينظمتها الحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية لدعم استعراض قمة الأرض بعد خمس سنوات من عقدها؛ وثانياً، من إسهام مهم قدمه خبراء الفريق العامل لما بين الدورات التالية للجنة عندما أجريت المناقشات الحكومية الدولية الرسمية بشأن النتيجة المحتملة للدورة الاستثنائية؛ وثالثاً، من تقرير الفريق الحكومي الدولي المعنى بالغابات والتتابع للجنة التنمية المستدامة الذي أسمى خلال العامين الماضيين بدرجة كبيرة في تقدم التفهم العالمي والالتزام وتوافق الآراء بشأن جدول أعمال غابات العالم؛ ورابعاً، من تقرير المجلس الاستشاري الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة المعنى بالتنمية المستدامة.

ومما أثرى المفاوضات خلال الدورة نفسها الإسهامات السياسية الهامة التي صدرت عن الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع المنعقد في بداية المداولات

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبذلك، أود أن أبلغ الجمعية بأن رؤساء اللجان الرئيسية في هذه الدورة الاستثنائية هم التالية أسماؤهم:

رئيس اللجنة الأولى، سعادة السيد الاكساندر سيتشو مثل بيلاروس؛ رئيس اللجنة السياسية الخاصة ولجنة إنتهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، سعادة السيد ألونكيو كيتكون، مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ رئيس اللجنة الثانية، السيد أريان هامبورغر، مثل هولندا؛ رئيسة اللجنة الثالثة، السيدة باترتشيا اسبينوسا، مثل المكسيك، رئيس اللجنة السادسة، سعادة السيد رامون اسكوفار - سالوم، مثل فنزويلا.

وفيما يتعلق باللجنة الخامسة، فقد أبلغت الأمانة العامة، أنه نظراً لغياب رئيس اللجنة فسيكون نائب رئيس اللجنة الخامسة السيد سيد رفيق العلوم مثل بنغلاديش رئيساً للجنة بالنيابة في فترة انعقاد الدورة الاستثنائية.

أود أن أقترح أن يكون نواب الرئيس في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة نفس نواب الرئيس في الدورة العادية الحادية والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لذا فإن نواب الرئيس للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة هم ممثلو الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، الإمارات العربية المتحدة، إندورا، أنغولا، باراغواي، باكستان، بوروندي، تركيا، جزر البهاما، الجماهيرية العربية الليبية، السودان، الصين، غانا، فرنسا، الفلبين، قبرص، لاتفيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

أود الآن أن أقترح أن تنشئ الجمعية لجنة مخصصة لجامعة لدوره الاستثنائية التاسعة عشرة.

المسائل إرادة سياسية صادقة وقرارات سياسية مسؤولة نابعة من روح الشراكة والتعاون.

وتشمل هذه المسائل، دون أن تقتصر على ذلك، أولاً، تعزيز الالتزام الدولي بوسائل التنفيذ الرامية إلى الإسراع بالتقدم صوب التنمية المستدامة، وبصفة خاصة في مجال الموارد المالية مع إشارة خاصة إلى دور المساعدة الإنمائية الرسمية، والصكوك الاقتصادية وصلتها بالتجارة، وتبعة الموارد المالية المحلية، وطبيعة الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التضليل؛ ثانياً، كيفية الاستمرار في عملية العمل الحكومي الدولي بشأن الغابات؛ ثالثاً، توجيهه رسالة إلى اجتماع كيوتو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ المؤتمـر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، تتضمن آراء الجمعية بشأن الأعمال الممكنة فيما يتعلق بخفض انبعاث غازات الدفيئة؛ رابعاً، جدوى فرض ضريبة على الطيران أو وقود الطيران.

ونتائج عمل اللجنة - سواء تلك التي تحظى بالفعل بتوافق الآراء أو تلك التي تحتاج إلى مزيد من المفاوضات - معروضة على الجمعية العامة للنظر والبت فيها. وإنني آمل بإخلاص أن يقول قادة الأمم الذين يحضرون هذه الدورة كلمتهم الجماعية الحاسمة، التي ستتساءلنا جميعاً في أن نجعل حياة هذا الجيل والأجيال المقبلة أكثر رحاء وأمناً وجداً.

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم الدورة (A/S-19/2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقاً للممارسة المتبعة في الدورات الاستثنائية السابقة وللمقررات الواردة في الوثيقة A/S-19/2، أود أن أقترح الترتيبات التالية للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة.

فيما يتعلق برؤساء اللجان الرئيسية أود أن أقترح أن يكون رؤساء اللجان الرئيسية للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة نفس الرؤساء للدورة العادية الحادية والخمسين للجمعية العامة.

أعتبر أن الجمعية تعتمد هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

وهي تحديداً توفالو، وتونغا، وسويسرا، وجزر كوك، والكرسي الرسولي، وكيريباتي، وناورو، ونيوي.

ووفقاً لذلك، أود أن أبلغ الأعضاء أن هذه الدول دعيت للاشتراك بصفة مراقبين في المناقشة في الجلسة العامة.

ثانياً، أود أن أقترح أن تدعى المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات والكيانات التي تلقت دعوة دائمة للاشتراك بصفة مراقبين في أعمال الجمعية العامة، لتشترك في المناقشة في الجلسة العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد هذا المقترح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أقترح أن تستمع اللجنة المخصصة الجامعية أيضاً إلى بيانات يدلي بها مراقبون. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا المقترح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أقترح الآن دعوة ممثلي برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة للاشتراك في المناقشة في الجلسة العامة، شريطة أن يكونوا على أرفع مستوى. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا المقترح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالإضافة إلى ذلك، أود أن أقترح أن تستمع اللجنة المخصصة الجامعية أيضاً إلى بيانات يدلي بها ممثلو برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا المقترح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٦٧/٥١ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، ودون وضع سابقة للدورات الاستثنائية الأخرى للجمعية

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعتمد هذا الاقتراح؟
تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): فيما يتعلق بانتخاب رئيس اللجنة المخصصة الجامعية، هناك توصية بأن يكون رئيس لجنة التنمية المستدامة سعادة السيد مصطفى طلبة، مثل مصر هو نفسه رئيس اللجنة المخصصة الجامعية في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة.

سأعتبر أن الجمعية في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة ترغب في انتخابه بالتزكية.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة وبالأصل عن نفسي أهنئ سعادة السيد مصطفى طلبة وأتمنى له التوفيق في أداء المسؤوليات الهامة والحسيمة التي أقيمت على عاتقه.

وفقاً للممارسة المتبعة في الدورات الاستثنائية، أقترح أيضاً أن يكون رئيس اللجنة المخصصة الجامعية عضواً في مكتب الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة.

إذا لم أسمع اعترافاً، سيقرر ذلك.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا يكون قد اكتمل تشكيل المكتب للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة.

تنتقل الآن إلى المسائل المتعلقة بمشاركة المراقبين في أعمال الدورة الاستثنائية.

ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في الفقرة ٤ من القرار ١٨١/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أن تدعو الدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة وهي الدول التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة إلى الاشتراك في أعمال الدورة الاستثنائية بصفة مراقبين،

حتى يتضمن سماع جميع المسجلين على قائمة المتكلمين
لجلسة معينة في تلك الجلسة.

ونظراً لكثره عدد الممثلين المسجلين بالفعل على
قائمة المتكلمين، أود أن أبلغ الأعضاء بأنني أدنوي بدء
الجلسات العامة في مواعيدها بالضبط الساعة ١٠:٠٠
والساعة ١٥:٠٠.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد للجمعية أنني سأكون
في مقعد الرئاسة في الوقت المقرر بالضبط. وأأمل
مخلصاً أن تبذل جميع الوفود جهداً خاصاً للتعاون في هذا
الصدّ.

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال (A/S-19/1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بغية التعميل
بتصريف أعمالنا، قد ترغب الجمعية في النظر في
جدول الأعمال المؤقت في الجلسة العامة دون إحالته إلى
اللجنة العامة، هل لي أن اعتذر أن الجمعية العامة توافق
على هذا الإجراء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي إذن أن
اعتذر أن الجمعية ترغب في إقرار جدول الأعمال
المؤقت كما هو وارد في الوثيقة (A/S-19/1)؟

أقر جدول الأعمال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): فيما يتعلق بتوزيع
البنود، أود أن أقترح تخصيص البند ٨ من جدول الأعمال،
المعنون "الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول
أعمال القرن ٢١" للجنة المخصصة الجامعية للدورة
الاستثنائية التاسعة عشرة للنظر فيه، على أن يكون
مفهوماً أن مناقشة البند ستجري في الجلسة العامة.

هل لي أن اعتذر أن الجمعية ترغب في اعتماد هذا
المقتراح؟

تقرر ذلك.

العامة، قمت بتوجيه الدعوة إلى ممثلين للمجموعات
الرئيسية، كما حددت جدول أعمال القرن ٢١، والتي تمثلها
المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمدرجة على القائمة،
للمشاركة في المناقشة في الجلسة العامة.

وكذلك وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٦٧/٥١ المؤرخ
١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، يجوز لممثلين للمجموعات
الرئيسية الذين يتغذون إشراكهم في المناقشة بشأن
الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن
٢١ في الجلسة العامة للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة،
أن يدعوا لمخاطبة اللجنة المخصصة الجامعية.

وأود أن أبلغ الأعضاء أن الاتحاد البرلماني الدولي قد
طلب أن يدلّي ببيان في المناقشة في الجلسة العامة في
هذه الدورة الاستثنائية.

وفي هذا الصدد، أجريت مشاورات مع المجموعات
الإقليمية. وأفهم أنه لا يوجد احتجاج على طلب الاتحاد
البرلماني الدولي.

ومن ثم، هل لي أن اعتذر أن الجمعية، دون وضع
سابقة، تتوافق على الاستماع إلى بيان من الاتحاد
البرلماني الدولي في المناقشة في الجلسة العامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): فيما يتعلق بقائمة
المتكلمين في المناقشة في الجلسة العامة، أود أن أذكر
الممثلين بأنه، نظراً لضيق الوقت، وضفت قائمة
المتكلمين بناءً على تفاهم مفاده أن الوقت المخصص لكل
بيان لن يتجاوز سبع دقائق.

وفيما يتصل بحد السبع دقائق، ركب على منصة
الخطابة نظام ضوئي يعمل كما يلي: يضاء ضوء أحمر
عند بدء بيان المتكلم، وسيضاء ضوء برتقالي قبل
٣٠ ثانية من انتهاء السبع دقائق، وسيضاء ضوء أحمر
عند انتهاء فترة السبع دقائق المقررة.

وأود أن أناشد المشاركين في المناقشة في الجلسة
العامة أن يتعاونوا بقدر بيانتهم على فترة سبع دقائق

والاقتصادي لم يتبعها تقدم مناسب في مجال الحرب على الفقر والاستخدام النهبي للموارد الطبيعية.

وللمضي قدما بجدول الأعمال هذا، سيعين إنجاز الكثير وليس الاكتفاء بالنظر إلى الماضي بعين الرضا. ويجب علينا أن ندعم مرة ثانية التنمية المستدامة بصفتها أولوية في العلاقات الدولية، ليس للاتهام، ولا للتدخل، ولا للسيطرة أو السلطة، ولكن للتعاون. يجب علينا أن نصح الاختلال الذي نشأ بين أوجه التقدم في خطوة تحقيق الحريات السياسية والاقتصادية من ناحية، والتنمية المستدامة من ناحية أخرى.

إن الوعي البيئي يشكل الآن بعدا ملازما للمواطنة. وقد أدمجت حماية البيئة بصورة كاملة في الخطط السياسية المحلية للبلدان. وأعطي مؤتمر ريو + ٥ الذي عقد في آذار / مارس الماضي مثلاً بليغا للعمل الإيجابي الذي قام به المنظمات غير الحكومية في مجال التضadia البيئية وأضاف المؤتمر دفعة جديدة للنقاش بشأن التنمية المستدامة وشكل انتلاقة جديدة للوعي البيئي.

وبغية إنشاء مركز تنسيق للرأي العام العالمي بشأن التنمية المستدامة، فإن البرازيل على استعداد لأن تستضيف، في ريو دي جانيرو، محمل ريو المعنى بالبيئة والتنمية. وهذه إحدى الطرق لإبقاء جذوة "روح ريو" مشتعلة، جاعلة مدینتنا ريو العاصمة الدولية للتنمية المستدامة.

وفي هذه الدورة يجب أن نحدد بموضوعية وتمعن تلك المجالات التي لم يتحقق فيها تقدم، وأن نستوعب الواقع الذي نعيشه اليوم، وهو أن التحديات التي نواجهها الآن أكبر حتى مما كنا نواجهه قبل خمس سنوات. فقد تقدمنا في مجال النظر في مسائل حاسمة مثل تغير المناخ، والتنوع الإحيائي، والغابات والتصحر، ولكن ذلك التقدم لم يواكب تقدم فعال على صعيد التنفيذ والتحول، وفي بعض الحالات وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود علينا أن نتبين سبل الخروج منه. وقد تقدمت البرازيل بمقترحات محددة بشأن المناخ والتنوع الإحيائي والغابات.

ولا يزال الفقر وتدھور البيئة، وخاصة في المناطق الحضرية، يؤثران على مستويات المعيشة لمئات الملايين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): فيما يتعلق بالبند ٨ من جدول الأعمال، أود أن أسترعى انتباه الأعضاء إلى الوثيقة A/S-19/19، التي تحتوي على قائمة وثائق معروضة على الجمعية لتنظر فيها في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة. ووفقا للمقرر الذي اتخذ توا، تحال هذه القائمة للجنة المخصصة الجامعة لتنظر فيها.

هل لي كذلك أن أعتبر، معأخذ ممارسة الجمعية العامة بعين الاعتبار، أن الجمعية ترغب في النظر مباشرة في البند ٩ من جدول الأعمال في الجلسة العامة؟

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال

الاستعراض والتقييم الشاملان لجدول أعمال القرن ٢١

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد فرناندو إنريكي كاردوزو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطبخ السيد فرناندو إنريكي كاردوزو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية إلى المنصة.

الرئيس كاردوزو (تكلم بالبرتغالية: الترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): تأتي البرازيل إلى هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لتعبر عن استعدادها للبقاء في مقدمة العملية التي أدت إلى لحظة من أهم لحظات التفاهم الدولي.

في عام ١٩٩٢ مهدت ريو الطريق لإنشاء شراكة عالمية جديدة ونمو اقتصادي قائم على العدالة الاجتماعية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. إن هذا الاتفاق الدولي، القائم على أخلاقيات المسؤولية المشتركة والتعاون، ليس سوى تعبير عن "روح ريو"، أهم تركة للمؤتمر، ويجب علينا أن نسعى إلى إحيائها.

إن الأعوام الخمسة التي انقضت منذ مؤتمر ريو بينت بجلاء أن التغيرات في الهيكل العالمي، والسياسي،

إعادة توجيه النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية لصالح أهالي الأمازون. ومن أchner الأمثلة للتعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة في عصرنا الحديث برنامجنا التجاري لحماية الغابات الاستوائية في البرازيل.

وفي إطار السوق المشتركة للمخروط الجنوبي نعمل الآن على الانتهاء من وضع صك قانوني موحد بشأن البيئة. ولدينا خبرة كبيرة في كثير من المجالات التي تهتم بحماية البيئة ويسعدنا أن نشارك فيها رفقاء طا.

من أجل ذلك انضمت البرازيل إلى مبادرة تشرك فيها ألمانيا وجنوب أفريقيا وسنغافورة للإسهام في الجهد المشترك لتحديد الأولويات للعمل في المستقبل. ونريد بذلك أن تكون مثلاً يحتذى به سائر البلدان في مختلف مراحلها الإنمائية إن أرادت أن تتحلى بالإرادة السياسية، عن طريق الابتكار والعمل المتضاد، لكي يصبح جدول أعمال القرن ٢١ حقيقة واقعة.

أما التحديات التي لا بد من مواجهتها في سبيل الوصول إلى هذا الهدف فكثيرة: منها تجديد جهودنا في الحرب على الفقر، وتوسيع جدول الأعمال البيئي ليشمل البيئة وجعله أكثر كفاءة، وتشجيع الإسهام البناء من قبل المنظمات غير الحكومية في النقاش الاجتماعي بما يكفل اشتراك قطاعي العمال ورجال الأعمال، وتشجيع قيام الدول التي تتوافق أفكارها على المضي قدماً في العمل من دون انتظار أو توقيع اتفاق تام في الرأي قبل ذلك، والاعتراف بأن الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا في عام ١٩٩٢ تتطلب تدفقاً كبيراً لموارد جديدة وإضافية كما تتطلب نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، وإعطاء الأولوية للتعليم الأساسي، وخاصة التعليم البيئي، باعتباره تعبيراً أصيلاً عن الولاء للوطن كما أنه عماد التنمية المستدامة.

حينئذ، وحينئذ فقط، سنكون قد أحيبينا روح ريو. فليكن ذلك منا جميعاً في تعاون وسلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية على بيانه.

من البشر في جميع أنحاء العالم، مما يضع أمامنا جدول أعمال للبيئة الحضرية لا يقل أهمية عن جدول أعمال البيئة الخضراء.

ولا بد من زيادة الوعي بأهمية حماية المحيطات، التي هي أساس الحياة ذاتها. وفي هذا الصدد يجب أن نساند المبادرات ونعمل على حفظها، ومنها لجنة المحيطات العالمية المستقلة التي يرأسها رئيس البرتغال السابق ماريو سواريس. فقد أصبحت المياه فعلاً من أهم المشاكل التي تفرض نفسها في القرن القادم.

وهناك أنماط من الإنتاج والاستهلاك لا تقوى على الاستدامة منتشرة في كل مكان.

والذي يقوض روح الشراكة التي صاغها مؤتمر ريو دي جانيرو هو عدم الاتساق في الوفاء بالالتزام بالتعاون الدولي، فقد أصبح من السهل توجيه اللوم وإلقاء الاتهامات بدلًا من العمل، واتخذت البيئة مطية لتمرير الممارسات الحمائية التي تقوض الأسس التي يقوم عليها نظام اقتصادي دولي مفتوح وغير تميّز. إن علينا استعادة التوازن الذي تم في ريو، وألا نضحي بالتنمية المستدامة على أمل سراب اسمه الكفاءة الاقتصادية.

إن البرازيل، وهي بلد يحظى بأصول بيئية تعد من أكبر ما في كوكبنا وأكثرها تنوعاً، تلتزم التزاماً راسخاً بالرؤية المستقبلية التي تولدت عن قمة ريو فالمعايير الأساسية للتنمية المستدامة متجلسة في دستورنا، ولدينا برنامج العمل الوطني للقرن الحادي والعشرين، ونعمل على وضع برامج إقليمية ومحلية تعكس التحديات التي يفرضها وضعنا كبلد يمتد بعرض القارة. لدينا تشريع بيئي حديث نسعى إلى تعزيزه وتطويره، ونؤكد على التنسيق في السياسات الاقتصادية والبيئية. ومن أمثلة ذلك البروتوكول الأخضر الذي اعتمدناه، والذي صمم لكي يواكب الموارد المالية مع حماية البيئة.

ولقد سعينا إلى إشراك المجتمع المدني في الإدارة البيئية. وعملنا على أساس لامركزية الموارد والعمل وخصصنا ٥,٢٢ في المائة من أراضي البرازيل، أي ما يعادل ٤٤٦٠٠ كيلومتر مربع، للحداائق العامة والمحميات الإيكولوجية، وهي أرقام كبيرة بأي مقياس. ولدينا سياسة وطنية متكاملة جديدة لحوض نهر الأمازون تهدف إلى

إلى ما بين ١٦ و ١٢ في المائة من المجموع العالمي بحلول عام ٢٠٠١.

إن الإتجاه العام على مستوى العالم، سواء نظرنا إليه من ناحية الدول أو الأفراد، هو أن الأغنياء يزدادون غنى بينما يزداد الفقراء فقراً. إذ لم يتحقق تخفيف الحوادث والفقير نجاحاً يذكر في أي مكان، فالفجوة تزداد اتساعاً ولا تزال. والبلدان المتقدمة الفنية تتصل المصدر الرئيسي للربح رأس المال وللمستثمرين المحتملين. أما البلدان النامية الفقيرة فقد أصبحت عالة على المعونة، أو ما هو متاح منها. وفي هذا الصدد، يقدر أن ١٥ بليون من البشر قد ازدادوا فقراً منذ عام ١٩٩٢، وهم يعيشون في البلدان النامية وليسوا في البلدان المتقدمة النمو.

وتشير الإحصاءات الأخيرة عن النمو السكاني العالمي إلى أن الجنس البشري سيبلغ ٥,٦ بلايين مع بداية القرن. وبسبب الضغط السكاني على الأرض ستتحول ٣,٣ بلايين من الهكتارات من أراضٍ نتيجة إلى بيداء قاحلة بحلول عام ٢٠٠٠. وهذه الإحصاءات تقدم لنا صورة كئيبة للكوكب الذي نعيش عليه والذي قد تجده الأجيال المقبلة غير قادر للسكنى نتيجة أنشطتنا الحالية غير المسؤولة التي تنم عن قصر نظر.

ومن الواضح أنه لم يحدث تغيير أساسي في اتجاهات استهلاك الطاقة عما كانت في الماضي، فالوقود الأحفوري - النفط والغاز والفحם - لا يزال المصدر الأساسي للطاقة. أما مصادر الطاقة المتتجددة فلم تلق ما تستحقه من اهتمام. وإدراكاً منها لأهمية استخدام مصادر الطاقة المتتجددة، استضافت زمبابوي قمة الطاقة الشمسية التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وفيها اعتمد رؤساء الدول والحكومات الذين حضروا القمة برنامج الطاقة العالمي .١٩٩٦-١٩٠٥.

لقد برزت الطاقة باعتبارها إحدى الأولويات منذ قمة ريو. ولا بد من أن أضيف أن آثار أزمة الطاقة لا تمتد إلى المناطق الحضرية فحسب، بل إنها تؤثر أيضاً على المناطق والمجتمعات الريفية. وهناك اعتقاد قوي بأن استخدام الطاقة الشمسية هو السبيل لطاقة نظيفة لا تنبع، ومن ثم تأتي الدعوة الملحة لتمويل الاستثمارات والأبحاث في الطاقة المتتجددة التي هي في متناول اليد، ولا سيما الطاقة الشمسية.

اصطحب السيد فرناندو هنريك كاردوسو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان فخامة الرفيق روبرت غابريل موغابي رئيس جمهورية زيمبابوي.

اصطحب الرفيق روبرت غابرييل مو غابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى المنصة.

الرئيس موغابي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أبدأ كلمتي بالترحيب بعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وهي أول تجمع على هذا المستوى منذ قمة ريو واعتماد جدول أعمال القرن ٢١ في عام ١٩٩٢. ولنلتهم هذا الاجتماع بحضور رؤساء الدول والحكومات لاستعراض وتقدير التقدم الذي تحقق حتى الآن في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، إذا ما قورنت بمثيلتها فيسائر البلدان النامية، لا تدعو إلى كثير من الفخر. بل على العكس، لا يزال الإحباط واليأس والقنوط يخيّم على البلدان الأفريقية. ولا سباب كثيرة تجد أفريقيا نفسها، وهي أكثر مناطق العالم تخلفاً من الناحية الاقتصادية، وسط أزمة اقتصادية واجتماعية طاحنة.

إن الصورة الاقتصادية العالمية تبين أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت إيجابية بشكل عام في البلدان النامية، بمتوسط ٥,٣% في المائة سنوياً إبان الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦، ولكن تلك المعدلات كانت أدنى من ذلك بكثير في أفريقيا جنوب الصحراء، وإلى حد ما في أوروبا الشرقية، ولم تتجاوز معدلات النمو السكاني في أغلب الحالات. وليست زمبابوي بمنأى عن الأزمة على الرغم من التدابير الإيجابية التي اتخذتها الحكومة.

وقد أدى الارتفاع المتورم لمستويات البطلاء والتدحرج السريع في مستويات المعيشة والفقر الذي يزيد عمقاً وإيلاماً، إلى مزيد من التدحرج البيئي، وخاصة استنزاف موارد الغابات والتلوث العالمي للأرض والهواء والماء. وتعاني أفريقيا من إزالة الغابات بمعدل يقدر بنحو ٣,٦ مليون هكتار في السنة ويتوقع أن ترتفع حصتها في المستقبل من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون

الصدق فإن الوفاء بهدف الأمم المتحدة المتفق عليه بتقديم ٧,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي مساعدة للبلدان النامية و ١٥,٠ للبلدان الأقل نمواً سيساعد تلك البلدان مساعدة قيمة في تحقيق تنميتها المستدامة.

وينبغي لهذه الدورة أيضاً أن تتطرق إلى ظاهرة مؤرقة تمثل في قتل الصناعات، وهي ظاهرة تفشت في عدد من البلدان. لا يمكن أن تقوم تنمية مستدامة بدون تصنيع. وتتعرض البلدان النامية، وخصوصاً البلدان الأفريقية، إلى مزيد من التهميش إذ تخضع لعملية مزدوجة وساحقة من العولمة والتحرير، وهي عملية غير قابلة للاعкаس إلى حد كبير. وينبغي لهذه الدورة الاستثنائية أن تكلف الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالقيام بدراسة عملية شاملة بشأن آثار ونتائج العولمة والتحرير على التنمية المستدامة، وتقديم تقرير عنها.

إن رواد المشروعات الاقتصادية الوطنية يتعرضون في بعض البلدان للاختناق والطرد من الساحة الصناعية في وقت تخضع فيه الحكومات للمشاريع الخاصة. فاللاعبون الرئيسيون في الساحة هم الشركات عبر الوطنية التي تقوم، لسوء الحظ، باستنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة في سياق عملية العولمة والتحرير. وقد ساعدت منظمة التجارة العالمية الشركات عبر الوطنية بفتح فرص اقتصادية أمامها على اتساع العالم، ولكنها لم تحملها مسؤوليات تجاه البيئة، كما شهدناه اليوم في المنافسة القاتلة والجشع الذي تتسم به أعمال تلك الشركات في الإجهاز على عملية التنمية المستدامة من جذورها.

لا يمكن الحفاظ على البيئة وسط انتشار الفقر والجهل والمرض بشكل كثيف ومتواتن، ولا يمكن القضاء على هذه الشرور إلا بالتنمية المستدامة. وهذه الرابطة العضوية بين البيئة والتنمية هي عين ما يجري تجاهه بشكل يدعو للأسى منذ قمة الأرض في ريو. ونقرأ في مرفق مذكرة الأمين العام أن الرأي الجماعي للرؤساء التنفيذيين بين المؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشتركة في لجنة التنسيق الإدارية هو أن

"توقعات الموارد الإضافية التي أثارتها قمة ريو لم تتحقق". (١١/A/S-19/6، الفقرة

لقد دعت قمة ريو إلى أن تقوم الحكومات بتقديم الأموال اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في بلدانها. وأسمحوا لي، بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، أن أذكر عدداً من المسائل ذات الأهمية لأفربيقيا والتي يجب لهذه الدورة أن تنظر فيها. لقد أشارت لجنة التنمية المستدامة بوضوح إلى الآثار السلبية لاتجاهات العولمة التي تركت بصماتها على الحالة الأفريقية. فتقرير اللجنة يذكر أن معظم البلدان في أفريقيا شهدت نمواً بطيئاً أو حتى سلبياً، ويتزايد تهميشها. ولا يمكن تغيير وجهة هذه الاتجاهات إلا من خلال التعاون الدولي.

لقد قطعنا في أفريقيا شوطاً طويلاً، رغم مواردنا الضئيلة ورغم المعوقات الأخرى، نحو الوفاء بالتزاماتنا في هذه الصفة. ولكن المشاكل التي تواجه البلدان النامية في أفريقيا كثيرة ومتعددة، ومن ثم يتطلب حلها جهوداً متضافرة من المجتمع الدولي. وتتوفر منظومة الأمم المتحدة أفضل محفل لإقامة حوار دولي ببناء وتعاون دولي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

لذلك أستحب هذه الدورة على أن تلقى بالاً للنداء الصادر عن مؤتمر عموم أفريقيا لوزراء البيئة الأفارقة الذي عقد في آذار/مارس من هذا العام في بوركينا فاسو. فقد أهاب الوزراء في إعلان أوغادوغو بالمجتمع الدولي أن يساعد في عملية وضع برنامج عمل إقليمي لأفريقيا. ومن شأن برنامج عمل للبيئة والتنمية المستدامة في أفريقيا أن يتطرق إلى أكثر المسائل إلحاحاً فيما يتصل بالتدور البيئي.

ولكن يبدو أن المجتمع الدولي لا يتذكر أفريقيا إلا حين تنزل بها النوازل ومع ذلك فإن الفقر، سواءً في أفريقيا أو في غيرها من المناطق النامية، هو أخطر عامل يساهم في التدور البيئي فيما يتصل باستخدام الأراضي واقتلاع الغابات وعدم الوصول إلى المياه العذبة.

وإذا ما توفرت الموارد المالية فستتمكن أفريقيا عن قتل الحيوانات البرية بحثاً عن الطعام. وقطع الأشجار لتأمين الطاقة، وتلوث الموارد المائية لعدم وجود تكنولوجيا ملائمة. لذلك أود أن أستحب أن تكون البلدان المتقدمة النمو لترقى إلى مستوى التزاماتها التي قطعتها في ريو وفي مختلف المحافل الدولية منذ ذلك. وفي هذا

المؤسف أنه على الرغم من الجهد العديدة التي بذلها المجتمع الدولي منذ ذلك الحين، ما برات البيئة العالمية رهينة لعدة مشاكل. وإذا بقيت الحالة كما هي عليه، قد يكون من الصعب الانتقال بهذه الأرض التي يتغذى استبدالها إلى القرن الحادي والعشرين. والآن اسمحوا لنا بأن نجدد عزيمتنا وننظر بجدية في اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز التنمية المستدامة، وهو هدف اتفقنا عليه في ريو دي جانيرو.

قبل قدومي إلى هنا مباشرةً، جددت عزمي، إلى جانب الزعماء الآخرين في مؤتمر قمة الثمانية المعقد في دنفر، على الحفاظ على البيئة العالمية. وأود أن أؤكد على نقطتين: مسؤوليتنا عن الأجيال المقبلة، والأمن الإنساني العالمي. وإذ نبقي هاتين النقطتين في بالنا، من الضروري أن يتحلى كل منا بوعي قوي وأن نتحمل مسؤولياتنا. ويجب علينا أن نغير أنماط حياتنا. علاوة على ذلك، من الضروري وضع تكنولوجيات بيئية ابتكارية والترويج لنقلها إلى البلدان النامية بغية تعزيز التنمية المستدامة.

وفي ضوء الحاجة اليوم إلى بذل جهد عالمي من أجل التصدي للمسائل البيئية، تتصدّر الأمم المتحدة بأهمية كبرى أكثر من أي وقت مضى. فدعونا نجدد تعهّدنا بالتعاون مع الأمم المتحدة.

إن تغيير المناخ على الصعيد العالمي، وهو من بين مشاكلنا البيئية العديدة، يبرز باعتباره مسألة خطيرة تؤثر تأثيراً مباشراً ليس على حياة الناس اليوم فحسب، وإنما أيضاً على وجود الجنس البشري في المستقبل. والدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ ستستعقد في عاصمتنا القديمة كيوتو في كانون الأول/ديسمبر. ويجب ألا ندخل جهداً من أجل كفالة احتدام المؤتمر بصورة تاجحة. وفي مؤتمر قمة دنفر، اتفقت البلدان الثمانية على أن تلتزم بأهداف مفيدة وواقعية وعادلة تسفر عن تخفيضات في انبعاثات غاز الدفيئة بحلول عام ٢٠١٠. وهذه رسالة موجهة إلى هذه الدورة الاستثنائية أيضاً. ودعونا كذلك نبين في هذه الدورة الاستثنائية، إلارادة عامة للأمم المتحدة، التزامنا الراسخ بنجاح مؤتمر كيوتو. وإنني أؤكد للجمعية العامة أن اليابان عاقدة العزم على بذل قصارى جهودها في هذا الصدد، وإنني

أما مرفق البيئة العالمي فقد كان فشلاً ذريعاً. وإذا نظرنا إلى هذا الأمر من ناحية الأزمة المالية غير المسبوقة التي تمكّن بخناق منظومة الأمم المتحدة بكلّها، لا يسع المرء إلا أن يتساءل عن مدى وجود التزام حقيقي قائم بالتعديدية. وزimbabوي، باعتبارها من الموقعين على جدول أعمال القرن ٢١، قد أدرجت أهداف ريو ضمن برامجها الإيكولوجية والثقافية وبرامج الجنسين وبرامج التنمية الاقتصادية. فنحن نقر بأن الحكومات الوطنية تحمل المسؤلية الأولى عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في بلادها.

إن ما شهدناه في السنوات الخمس التي انتقضت منذ قمة ريو هو توقف الحوار الدولي بشأن البيئة والتنمية المستدامة توقفاً كاملاً تقريباً. وهذه انتكasa خطيرة لجهودنا في سبيل دعم وتنمية التعديدية. ويجب أن تتمخض روح ونتائج هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة عن ترجمة ما اتسمت به قمة الأرض في ريو من قوة وجدية إلى الواقع ملموس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الرفيق رئيس جمهورية زimbabوي على خطابه.

اصطحب السيد روبرت غبريل موغابي، رئيس جمهورية زimbabوي، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يدلّي به معالي السيد ريو تارو هاشimoto، رئيس وزراء اليابان.

اصطحب السيد ريو تارو هاشimoto، رئيس وزراء اليابان، إلى المنصة.

السيد هاشimoto (اليابان) (تكلم باليابانية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود أن أعرب عن عميق امتناني لاعطائي هذه الفرصة لعرض آرائي اليوم.

لقد شرع المجتمع الدولي في مؤتمر قمة الأرض التي انعقدت قبل خمس سنوات في بذل جهد كبير من أجل حماية كوكب الأرض، وهو كوكبنا الجميل، وكتلة حياة مزدهرة وسلمية بصورة دائمة لجميع البشر. ومع ذلك، لمن

كموضوع لمعرض اتشي الذي سيقام في العام ٢٠٠٥ واليابان على استعداد ليس لعرض جوانب نجاحها فحسب، وإنما جوانب فشلها أيضاً، وللتعاون مع الآخرين كي لا تتكرر أخطاؤها.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية تضطلع بدور هام في تعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية. وتتمسّك المساعدة الإنمائية الرسمية للإيابان بالمبادأ القائل إن المحافظة على البيئة والتنمية البيئية ينبغي أن تكونا جنباً إلى جنب. ولقد وصلت اليابان إلى الهدف الذي طمحت إليه في مؤتمر قمة الأرض، وتجاوزت بالفعل القدر المستهدف للمساعدة الإنمائية الدولية في الميدان الإنمائي بما يزيد على ٤٠٪ في المائة، مخصصة ٤,١ تريليون ين (١٣,٣ بليون دولار) كمساعدات قدمتها طوال فترة الخمس سنوات.

وعلى الرغم من أن حكومتي تواجه الآن قيوداً قاسية في الميزانية، ستراعي قدر الإمكاني المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها في مجال البيئة. وكمبادرة ثانية، أود أن أعلن أننا سنعزز خطة جديدة من أجل البلدان النامية بعنوان مبادرات من أجل التنمية المستدامة نحو القرن الحادي والعشرين. وبموجب المبادرتين تكون خطة العمل كما يلي.

أولاً، فيما يتعلق بتدابير تلوث الهواء والمياه، ستعزز اليابان إنشاء شبكة رصد تربّى الأسد في شرق آسيا. واليابان، باستخدامها المراكز البيئية التي أسهمت في إنشائها، ستعزز على سبيل المثال قدرة فرادى البلدان على الرصد، وتعمل أيضاً على إنشاء شبكة للمعلومات بشأن التلوث. وعلاوة على ذلك، ستعزز أيضاً نقل التكنولوجيات البيئية لمنع التلوث.

وثانياً، فيما يتعلق بمسألة الاحتراز العالمي، ستعزز اليابان نقل التكنولوجيات المتعلقة بالحفظ على مصادر الطاقة ومصادر الطاقة الجديدة إلى البلدان النامية، بما في ذلك عمليات النقل التي تجري تحت خطة المساعدة الخضراء التي أشرت إليها قبل برهة.

وثالثاً، فيما يتعلق بمسائل المياه، ستعزز اليابان أيضاً إنشاء أنظمة للمياه والصرف الصحي، وستواصل العمل على منع حدوث المشاكل الصحية، والآثار الضارة

أناشد جميع البلدان المجتمعـة هنا بأن تتعاون مع مؤتمر كيوتو.

وغمي عن القول إنه يجب علينا أيضاً أن نسعى، من منظور متوسط الأجل وطويل الأجل، إلى حل مسألة تغير المناخ على الصعيد العالمي. فعلى سبيل المثال، إذا أردنا أن نعمل على استقرار كثافة ثاني أكسيد الكربون في الجو عند مستوى يبلغ حوالي ضعفي ما كان عليه قبل الثورة الصناعية، من الضروري خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد على الصعيد العالمي إلى طن واحد بحلول العام ٢١٠٠. وهذا تحد كبير لا يمكن التصدي له بالتقنيات القائمة، ومن الضروري أن يتحدد العالم بأسره بغية تحقيق هذا الهدف. وللهذا الغرض، وبغية الإسراع في بذل الجهود لمنع الاحتراز العالمي بتعاون دولي، أود أن أقترح مبادرة ندعوهـا "الاستراتيجية الشاملة لمنع الاحتراز العالمي" أو "المبادرة الخضراء". وستركز على دعامتين: "التقنيات الخضراء" و "المساعدة الخضراء". وبموجب التقنيات الخضراء، من شأننا أن نعزز جهود البلدان المتقدمة النمو في تطوير ونشر تكنولوجيات الحفاظ على الطاقة؛ وإدخال مصادر الطاقة غير الأحفورية، من قبيل توليد الطاقة الفولطائية الضوئية؛ وتطوير الطاقة الابتكارية والتقنيات البيئية؛ والتحريج والحفاظ على الغابات على النطاق العالمي. وبموجب المساعدة الخضراء، من شأننا أن نستخدم المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد المالية الخاصة للتتصدي لمسائل الطاقة والاحتراز العالمي وتعزيز التعاون مع البلدان النامية عن طريق تطوير الموارد البشرية.

وإنتي أناشد البلدان التي تُفكـر مثلـاً أن تقوم بالمشاركة وتبدي تعاونـها.

لقد عانت اليابان في الماضي من مشكلة تلوث خطيرة جداً، وبعد تفكـير، عملت بنجاح على تعزيز سياساتها البيئية بطريقة أساسية. وكذلك، منذ انعقـاد مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو، سنت اليابان قانونـها البيئي الأسـاسي وأنشـأت خطـتها البيئـية الأساسية، موضـحة بذلك سياساتها البيئـية الجديدة. وفي الألعـاب الأولـمبـية الشـتوـية التي سـتنـعقد في نـاغـانـو في العام المـقـبل، سـيرـاعـي الحـفـاظ على البيـئـة قـدر الإـمـكـان. وـنـحنـ أـعلـناـ "الـحـفـاظ علىـ البيـئـةـ الطـبـيـعـيةـ وـتعـزيـزـهاـ"

اصطحب السيد ريوتارو هاشيموتو، رئيس وزراء
اليابان، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية
العامة الآن إلى خطاب يدلّي به فخامة السيد بنiamin William
McKaba، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة.

اصطحب السيد بنiamin William McKaba، رئيس جمهورية
تنزانيا المتحدة، إلى المنصة.

الرئيس McKaba (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في عام
١٩٩٢، ناقش زعماء العالم والعديد من المنظمات غير
الحكومية في ريو دي جانيرو البيئة العالمية والتنمية. وقد
حدّدوا الأهداف النبيلة وقطعوا على أنفسهم إلتزامات
رسمية لتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة
وحماية البيئة التي تعتمد عليها تلك التنمية. وكان جدول
أعمال القرن ٢١ إلتزاماً عالمياً بمشاركة عالمية لم يسبق
لها مثيل ولازمة لضمان مستقبل رفاه الإنسانية وبقاء
حضارتها.

واليوم، يتّعین علينا أن نقوم باستعراض أمين
للمسافة التي قطعناها فردياً وجماعياً صوب ذلك الهدف
وأن نرى ما إذا كنا نستطيع أن نقوم بتنشيط روح Ryo
المتمثلة في الشراكة العالمية. وهل تلقى جدول أعمال
القرن ٢١ التأييد السياسي الوطني والدولي الذي يستحقه
كثيراً ويلزمه إذا أُريد له أن ينجح؟ إن المخاطر ملموسة،
وقد تحدّدت العناصر الفاعلة واتفق على الطرائق. وإن
محاولة إعادة التفاوض بشأن هذه الإلتزامات النبيلة التي
تعهدت بها الدول بحرية في عام ١٩٩٢ من شأنها أن
تمثل نكسة لتوافق الآراء العالمي في Ryo وأن تؤدي إلى
إبطاء الرزم الذي تحقق فعلاً والذي قد لا يستطيع
استعادته أبداً إذا فقد.

وعرفنا وقبلنا أنه لا يمكن أن تكون هناك تكيفات
وحلول دون ألم، وأنه لتحقيق النجاح نحن بحاجة إلى
شراكة عالمية. فأثار التدهور البيئي والتلوث لا تحترم أية
حدود. إنها تضر بمن يلوثون وبمن لا يلوثون على حد
 سواء، الغني منهم والفقير - من هنا يبزغ مفهوم
المسؤوليات المشتركة ولكن المتميزة.

على البيئة التي يعيش فيها الناس والتي تنجم عن تلوث
المياه.

والمسألة الرابعة هي الحفاظ على البيئة الطبيعية،
ومسألة الغابات مسألة هامة بصورة خاصة. وسوف نعزز
التعاون من أجلبذل الجهود لتحريج مساحات واسعة.
وفي مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي، سنعزز الجهود
المبذولة عن طريق مركز التنوع البيولوجي في إندونيسيا
بصورة رئيسية، وهو المركز الذي أنشئ بفعل الجهود
التعاونية التي بذلتها إندونيسيا والولايات المتحدة
واليابان. وفيما يتعلق بالشعب المرجانية، سنشئ مركزاً
للأبحاث الخاصة بالحفاظ على الشعب المرجانية في
آسيا والمحيط الهادئ ويتوقع أن يضطلع هذا المركز
بدور رئيسي في إيجاد شبكة للتعاون في مجال الأبحاث.

وأخيراً، وهو ما لا يتصف بأهمية أقل، هو تعزيز
التعليم البيئي. ونحن نعتقد أن زيادة الوعي البيئي لجميع
الشعوب عن طريق التعليم البيئي أمر أساسي لا يجاد
عالم سليم بيئياً. ونحن نزمع على التعاون في تعزيز
برامج للدراسة البيئية على نطاق عالمي وعلى دعم
التعاون في مجال الأبحاث الدولية عن طريق إنشاء
مؤسسة للاستراتيجيات البيئية العالمية، تنخرط، في
حملة مهام، في الأبحاث الاستراتيجية وتطوير
السياسات.

لقد حققت اليابان، بعدما خرجت من أعماق الدمار
والآلام في فترة ما بعد الحرب، نمواً اقتصادياً سريعاً
منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وواجهت مشاكل تلوث
حادة إبان العملية. ولعله لا يوجد بلد آخر يسعه أن
يتشارط الشعور بمعاناة بلد ثام وشواغل بلد متقدم النمو
على حد سواء مثلما تشارطه اليابان. لهذا السبب فإن
اليابان تجعل من التعاون في تعزيز التنمية المستدامة
سياسة قومية. وأنا أتعهد بأن أبذل قصارى جهدي من
أجل كفالة انتقال كوكب الأرض الجميل هذا إلى القرن
الحادي والعشرين. فلنطلق الآن عنان الشراكة من أجل
المحافظة على البيئة والتنمية على الصعيد العالمي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس
وزراء اليابان على بيانه.

التطورات الأخيرة في سياسة مجموعة السبع لتعزيز التجارة والاستثمار في إفريقيا. ولكن يجب ألا ننسى، أولاً، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يركز دوماً على المشاريع التي تدر عوائد سريعة، ولا يركز بالضرورة على المشاريع التي تتفق مع أهداف ريو للتنمية المستدامة. ثانياً، لا تزال البلدان الأقل نمواً تفتقر إلى المستوى من قدرة الموارد البشرية وتنمية الهياكل الأساسية اللازمة لاحتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد قام معظمها بإحراء إصلاحات سياسية واقتصادية بعيدة المدى ولا تزال تقوم بتحسين استثمارها وأساليبها التنظيمية. ولكن هناك حاجة إلى كثير من الإستثمارات لبناء القدرة البشرية والمالية اللازمة، ولبناء الهياكل الأساسية اللازمة، ولخلق أسواق متكاملة أكبر. وستظل مثل هذه الإستثمارات بحاجة أساساً إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعتمد عليها، لا على الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن دين إفريقيا الخارجي فوق طاقتها وعقبة كأداء في طريق مبادرات النمو، والتنمية والحفاظ على البيئة. وتلتهم خدمة الدين ما يزيد على ٣٠٪ في المائة من دخول إفريقيا من الصادرات، و ٢٥٪ في المائة من مدخلاتنا. وما يزيد على ٤٪ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. ومن الواضح أن هذا العبء لا يمكن تصوره. والدين المتعدد الأطراف، الذي يبلغ الآن في إفريقيا تقريراً نصف خدمة الدين الإجمالية، مصدر رئيسى للقلق. ونقدر المبادرات الأخيرة للتخفيف من عبء الدين، ولكن عندما تكون معايير الأهلية بالغة الصراوة، أو إذا كان هذا التخفيف سيتحقق في المستقبل البعيد للغاية، عندئذ قد يصل الدواء عندما يكون المريض في حالة مستعصية.

وقد اعترفنا في ريو بأن نقل التكنولوجيا أساسياً إذا كان للبلدان النامية أن تتحول إلى التنمية المستدامة. ولهذا، نحن بحاجة إلى التوصل إلى طرائق متفق عليها دولياً بشأن كيفية نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية على أساس مستدامة ويمكن التنبؤ بها. ولا يمكن تحقيق هذا من خلال قوى السوق أو القطاع الخاص وحده. ومن الضروري أن تكون هناك مشروعات تكنولوجية تموّل شعبياً بما فيها إنشاء مراكز تكنولوجيا إقليمية، وتشجيع التنمية ونقل التكنولوجيا، بشروط ميسّرة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تؤيد تأييداً عملياً هذه البرامج وينبغي التساهل في شروط نقل

وقد أحرز تقدم ملموس، ولا سيما من جانب البلدان النامية، في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. فقد أبرمت اتفاقيات بيئية دولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو من التصحر، وهي اتفاقيات سارية المفعول الآن. ولكن لا تزال هذه النجاحات وغيرها متواضعة بالمعايير التي كانت في ذهنتنا في عام ١٩٩٢، ولا يزال يتعين علينا أن نرى كيفية تنفيذها في المستقبل.

وقد اتفقنا، في ريو على سبيل المثال، على هدف الأمم المتحدة المتمثل في إسهام البلدان المتقدمة النمو بنسبة ٧٪ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد انخفض هذا الإسهام في الواقع منذ ريو، من متوسط ٣٤٪ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٢٥٪ في المائة الآن. وبالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أنأشكر البلدان الأربع في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي حققت هدف الأمم المتحدة هذا.

وتعتمد قدرة البلدان النامية على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ اعتماداً حيوياً على التدفقات المتزايدة لصافي المساعدة الإنمائية الرسمية إليها. ولهذا، فإن أي انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية سيقوض قدرة البلدان النامية على تنفيذ اتفاقيات ريو وخطبة العمل. وهذا هو السبب الذي من أجله استمر التدهور البيئي، الذي كان من السهل منعه. وقد تفاقم الفقر في بعض المناطق، واتسعت فجوة عدم تكافؤ الدخل داخل الأمم وفيما بينها.

ومن اللازم الزيادة الكبيرة لرأس مال المنشأة البيئية العالمية أيضاً لتمكنها من تقديم التمويل الكافي للبرامج التي تتضمنها ولايتها، بالإضافة إلى المجالات الجديدة التي لا تتوفر لديها آليات تمويل خاصة بها، مثل اتفاقية التصحر والجفاف.

ويقر الكثير من البلدان النامية بأن الاستثمار الخاص والتجارة من الأساس الأكثر أمناً وكرامة للنمو والتنمية المستدامين. وقد لاحظنا زيادات كبيرة في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ولاحظنا

اصطحب دولة السيد ويم كوك، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، إلى المنصة.

السيد كوك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): إبني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد انضمت البلدان التالية إلى هذا البيان: استونيا، وبغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليختنشتاين، وليتوانيا، والنرويج، وهنغاريا.

تتيح لنا دورة الجمعية العامة الإستثنائية هذه فرصة طيبة أولاً لتقدير التقدم الذي أحرزناه منذ مؤتمر ريو في عام ١٩٩٢، ثانياً، لوضع خطوط السياسة للسنوات المقبلة. ويجب أن نرمي إلى تنمية مستدامة على نطاق العالم. ولا يمكن تحقيق هذا إلا إذا اخترنا سياسات اجتماعية واقتصادية وبئية متماسكة ومنسقة جيداً. ونحن بحاجة إلى توازن مستدام بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي. ولا يمكن أن تكون التنمية مستدامة إلا إذا قضينا على الفقر، وعززنا العمالة والتكامل الاجتماعي، ونفذنا الحكم الديموقراطي، وعززنا المساواة بين الرجل والمرأة واحترمنا جميع حقوق الإنسان.

ويقتضي علينا إلى التنمية المستدامة تغييراً في أنماط الإنتاج والاستهلاك. ونحن في أوروبا لا نشجع الاستخدام غير الرشيد للمواد الخام النادرة والطاقة. ويجب أن تبين الأسعار التكاليف البيئية. ومنذ ريو نحن نعمل تدريجياً في هذا الاتجاه. ونحن ندرك الآن أنه يتطلب علينا تكثيف جهودنا. والتغيرات في الاستهلاك لازمة بنفس القدر تماماً. والاستهلاك بصورة لافتة للنظر ومصرفية من جانب الموسرين إهار للموارد وظلم للقراء كما أنه يضر بالصحة العامة والرفاه.

إن البيئة مسألة أولوية في العالم أجمع، سواء في الحياة العامة أو في القطاع الخاص. ونحن في خطر من تخطي عتبات لا بد أن تحدث أضرار بالغة بعدها، وببعضها أضرار لا يمكن عكس مسارها. وحتى لو كان جزء من هذه الأضرار يمكن إصلاحه، فمن شأن هذا الإصلاح أن يكون مكلفاً دون موجب بل مرتفعاً لدرجة لا يمكن تحملها. ولكي نجنب الأجيال القادمة هذا الخطر وهذا العبء من واجبنا أن نعمل الآن.

الเทคโนโลยيا، ولا سيما التكنولوجيات السلبية ببيئاً إلى البلدان النامية.

لقد سعينا جميعاً إلى معالجة التدهور البيئي الذي تسببت فيه أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو.

لقد انعقد مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية في أيلول/سبتمبر من السنة الماضية في هاراري، وتم التأكيد في هذه المناسبة على أهمية تطوير الطاقة الشمسية باعتبارها مصدراً متعدداً ونظيفاً للطاقة. وقد تقدم الكثير من البلدان النامية بمشاركة طاقة شمسية يمكن أن تكون مفيدة جداً في هذا المضمار. وهي مشروعات تستحق وتحتاج وتحتطلب دعماً تشريعياً وعملياً من جانب البلدان المتقدمة النمو.

ويجب أن تكون هذه الدورة الإستثنائية علامة على بداية روح متجدد من المشاركة العالمية والعملية من أجل التنمية المستدامة وتدابير خفض الفقر من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل بناء القدرات والوصول غير المقيد والتفضيلي إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ويجب أن نغادر هذا المكان بأهداف ومقاصد واضحة، مع إطار زمني محدد ووسائل محددة من أجل تحقيقها، آخذين في الحسبان مبدأ المسؤولية المشتركة والمتميزة من جهة أخرى.

هذا هو النوع من المشاركة العالمية والعملية التي التزمت بها مجموعة السبع والسبعين والصين من أجل الصالح العام للأجيال المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): أشكر رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة على بيانه.

اصطحب فخامة السيد بينجامين ويليام مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدللي به سعادة السيد ويم كوك، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا.

فعلاً وعادلاً وإدارتها المتكاملة المستدامة. وثانيتها: ضرورة القيام بعمل متضاد لتفويت سياست منسقة للطاقة المستدامة. وثالثتها: بينت الدراسات أن العالم سيحتاج في غضون خمسين سنة إلى زيادة في الكفاءة الإيكولوجية بمعدل عشرة أضعاف ما هي عليه الآن. وإن انعدام التحسين الكبير في كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والطاقة سيؤدي تدريجياً ولكن لا محالة إلى التوقف الكامل للتنمية الاقتصادية. ولقد اقتصر الاتحاد الأوروبي دراسة جدوى زيادة الكفاءة الإيكولوجية أربعة أضعاف، وهو هدف يمكن تحقيقه في خلال عقدين أو ثلاثة عقود.

وبصرف النظر عما يمكن أن تكون عليه المساعدة الإنمائية من أهمية، لا يمكن أن ينظر إليها أبداً على أنها بديل عن تعبئة الموارد الداخلية والاستثمارات الأجنبية. لقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تحصل عليه الدول النامية ستة أضعاف خلال التسعينيات، ولكنه ما زال يصل إلى عدد قليل جداً من البلدان التي تحصل عليه. علينا أن نتأكد من أن الاستثمارات توجه على نحو يسمى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد الالتزامات التي تعهد بها في ريو دي جانيرو. ونحن نتعهد مرة أخرى بتقديم الموارد المالية السخية والجديدة والإضافية والتساهليات التي تدعوا الضرورة إليها لوضع جدول أعمال القرن ٢١ موضع التنفيذ في وقت مبكر وعلى مراحل.

وستعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كل ما في وسعها للتحقق على الأقل باتفاق الاتجاه الانحداري في المساعدة الإنمائية، ستبذل غاية جهدها لكي تعكس ذلك الاتجاه لكي يتحققه عدد أكبر من الدول هدفه في الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٧٠٪ في المائة. ونلزم أنفسنا بتقديم الموارد إلى أفريقيا بالإضافة إلى أشد الدول فقراً في المناطق الأخرى. ومنذ قمة ريو، اتخذت بعض المبادرات لتنفيذ برامج التنمية المستدامة في مناطق معينة. وسنعمل مع البلدان الأخرى من أجل تنفيذ هذه البرامج كما سنتتيح موارد كافية لبلوغ ذاك الهدف. ولكن الاتحاد الأوروبي، بوصفه مانحاً كبيراً للمعونة، يصر على أن يقتسم العباءة اقتساماً عادلاً مع المانحين

وتغير المناخ مشكلة عالمية. وعلى الدول الصناعية أن تأخذ الصدارة في جهود تخفيض انبعاث غازات الدفيئة. وعلى الدول المتقدمة النمو أن تقطع التزاماً ملزماً قانونياً في كيoto. ولقد وافق الاتحاد الأوروبي على تخفيض مرحلتي انبعاث غازات الدفيئة بمعدل ١٥٪ في المائة مما كان عليه في عام ١٩٩٠ في موعد لا يتجاوزه عام ٢٠١٠. ولا بد للسياسات والتدابير الإلزامية والموصى بها، بما فيها السياسات والتدابير المتناسبة، أن تضمن بلوغ هذا الهدف.

وفي الكثير من الأمكانة في العالم كله، نواجه عقبة قيود كميات المياه العذبة المتوفرة لنا. ومن الضروري أن نولي مسألة التوعية بأزمات الماء المحدقة بنا في مكان أكثر أولوية على جدول الأعمال الدولي. ولا بد من ضمان منهج أكثر تكافلاً يكفل النظر إلى الماء وإدارة الأراضي معاً. علينا إيلاء الأولوية لماء الشرب المأمون ول توفير المياه ذات النوعية الجيدة بصورة كافية وللإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه.

وإزالة الأحراج مستمرة بمعدل يزيد على ١١ مليون هكتار سنوياً. لقد اعتمدت بلداناً في ريو مبادئ متعلقة بالغابات. والآنحان وقت المضي خطوة واحدة بعد ذلك لنبأ عملية التفاوض بشأن اتفاقية عالمية للغابات يجب أن تكون مفتوحة للتوقيع في عام ٢٠٠٠. ونحن مستعدون للاستمرار في تقديم الدعم المالي السخي لهذا الغرض.

إن التصحر مصدر قلق كبير في أجزاء كثيرة من العالم، وخاصة في أفريقيا. ويدعو الاتحاد الأوروبي المجتمع الدولي إلى دعم الجهاز العالمي في تنفيذ اتفاقية التصحر. لند رصدنا موارد كبيرة لهذه الغاية، ونحن مستعدون لأن نعمل أكثر من هذا مفضلين العمل مع المانحين الآخرين.

وما زال العديد من المشاكل يعرقل عملية النهوض بأحد الأهداف الرئيسية لجدول أعمال القرن ٢١، ألا وهو نقل التكنولوجيا من الدول الفقيرة إلى الدول الفقيرة، ونحن على استعداد للعمل على تعزيز نقل التكنولوجيا في إطار متعدد الأطراف.

وفي الفترة الأخيرة، قام الاتحاد الأوروبي بشلالات مبادرات، أولها: وجوب أن توزع الموارد المائية توزيعاً

إن نتائج ريو ديل مسجل على إدراك البشرية أثنا لا تستطيع أن تؤمل في حياة مقبولة إلا عن طريق حفظ البيئة. وتعكس تلك النتائج الالتزام المعنوي بأن نورث من يخلفوننا عالما يستطيعون العيش فيه. وهذا واجب لتحاشي الهوة الأخلاقية التي تفصل بين الأنظمة الغربية التقليدية وظهور التكنولوجيات الحديثة التي أشار إليها هانز يوناس.

والبيئة تراث مشترك للبشرية، ونحن نقيمون عليها ولستا ملاكها ذوي النزوات. وليس لنا الحق في تبديد موارد يحرم منها أطفالنا بصورة ظالمة. وتأكدحقيقة كوننا غير راضين عن التقدم الذي أحرز منذ ريو وعزمنا على تحسين تلك النتائج القيمة التي نعلقها على ذلك الإطار الأخلاقي الذي نقبله جميعاً.

علينا أن تتغلب على العقبات التي تواجهنا في التطبيق العملي لفكرة التنمية المستدامة. ولذا نؤيد تأييداً كاملاً الأهداف التي وضعها رئيس وزراء هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. والبرنامج المطلوب تطويره واسع وتوجه أولوياتنا: إزالة الفقر وتغيير عادات الانتاج والاستهلاك.

والفقر يسيء إلى أي تقدم ظاهر في أي مجتمع إذ ينطوي على فقد القدرات البشرية ويصبحه نقص في التغذية والتعليم والصحة والوصول إلى الموارد الانتاجية. وبإضافة إلى ذلك، علينا أن نقوم بشورة تكنولوجية جديدة تمكيناً من انتاج أفضل عن طريق استخدام موارد وطاقة أقل. ولا بد أن يكون الاستهلاك المسؤول جزءاً لا يتجرأ من الوعي الاجتماعي في الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء لأنه رغمما عن اختلاف ظروفنا، فإن مشاكلنا مشتركة بين الجميع ولا توجد إلا طبيعة واحدة. لذا يجب أن يكون استخدامنا للموارد الطبيعية المحدودة فعالاً.

ويجب إدماج فكرة الاستدامة في كل مجتمع قومي عن طريق الإصلاحات الممكنة اقتصادياً والمقبولة اجتماعياً، مع تغييرات تشجع دور المجتمع المدني وعمل المواطنين في إطار ديمقراطي. إن احترام حقوق الإنسان شرط مسبق للتنمية، وكذلك تقبل المجتمع للحكم والمساواة واحترام تراث الشعوب الأصلية فيما يخص المعرفة التقليدية وممارسات الاستدامة.

التقليديين ومع البلدان الجديدة التي بوسعيها أن تفعل ذلك.

وفيما يتعلق بصندوق البيئة العالمي، فالاتحاد الأوروبي على استعداد لإعادة تأكيد الولاية الراهنة والتعهد بالتعزيز الأكيد لذلك الموقف بعدد من الوسائل من بينها تزويد الصندوق بتمويل متين.

وفي أقل من ثلاثة سنوات، سوف تلجم الفسحة الجديدة. فلنتأكد إذا ونحن على اعتاب هذه الألفية من أننا سنقدم إسهاماً نحو التنمية المستدامة الحقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء هولندا ووزير الشؤون العامة فيها على بيانه.

اصطحب السيد فيم كوك رئيس وزراء هولندا ووزير الشؤون العامة فيها خارج القاعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن تستمع الجمعية العامة إلى بيان يلقى في خاتمة السيد خوسيه ماريا أستانار، رئيس حكومة مملكة إسبانيا.

اصطحب السيد خوسيه ماريا أستانار رئيس حكومة إسبانيا، إلى المنصة.

السيد أستانار (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نعيش الآن بدون شك في حقبة من الزمن تواجهها التحديات الفردية والاجتماعية التي تفرض علينا ضرورة البحث عن حلول مبتكرة على الصعيدين الوطني والدولي. والآن إذ نقترب من قرن جديد ليست له طرق مرسومة أو خريطة دقيقة نقتفي آثارها، لا بد لنا من حلول لمشاكلنا الحالية والمستقبلية.

لقد شهدنا تغيرات مذهلة في مجال التكنولوجيا والعلوم الاقتصادية التي أحدثت تحولات عميقه في عالمنا كما عرفناه. وفي خضم هذا التقدم الهائل، وجدنا أن الطبيعة التي كانت تعتبر في الماضي قادرة على التكيف ولا نصوب لها هي في الواقع سريعة التأثر ومحدودة.

تشجيع السياحة المستدامة أولوية بالنسبة لنا مثل الإدارة الصحيحة لتوفر المياه وللمطالب المائية.

إن القيم التي نطبقها في بلادنا هي نفس القيم المجددة في مساعدتنا الإنمائية الرسمية. ولدينا تكنولوجيات معينة كييفانا لاستخدامات الموارد الشحيحة والنظم الإيكولوجية المتنوعة جداً، ونحن مستعدون لتشاطر معاشرنا وخبراتنا. وهذا هو السبب في أن ٣٥ في المائة من المعونة الثنائية التي لا ترد مخصصة لبرامج ذات مكون بيئي.

إن شجرة "الأراوكاري" شجرة أمريكية قد تبلغ ٥٠ متراً في الطول، وأوراقها دائمة الخضرة، وتغطي هذه الشجرة مساحات كبيرة من الغابات في هذه القارة. ولذا أضافينا اسم الأراوكاري على مشروع يتوخى حماية خمس مناطق غنية في التنوع الأحيائي، تمثل النظم الإيكولوجية الأمريكية الرئيسية. وسوف تعمل مع الجمعية المدنية الأمريكية الأمريكية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على تنفيذ هذا المشروع ومتابعته. وإنني لا أعتقد مخلصاً أن هذا المشروع والكثير غيره من برامج حفظ البيئة في أنحاء العالم، تمثل خير ضمان لمستقبلنا المشترك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): أشكر رئيس حكومة مملكة إسبانيا على بيانه.

اصطحب السيد خوسيه ماريا آستانار، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): والآن تستمع الجمعية إلى بيان يلقنه الرايت أوبرايل، توني بلير، عضو البرلمان، رئيس الوزراء في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اصطحب الرايت أوبرايل توني بلير، عضو البرلمان، ورئيس الوزراء في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى المنصة.

السيد بلير (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): أسمح لي سيدى أن أبدأ بتهنئتكم على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة الاستثنائية.

وعلينا أن نسجود معاً بيئة دولية اقتصادية ملائمة وسياسة تجارية صالحة من داخل منظمة التجارة العالمية. وتعمل المؤسسات المالية الدولية بصورة متزايدة على إدماج هذه العناصر في برامجها، وعلى البلدان النامية أن تبذل جهداً إضافياً لتغذية أرصادها الحالية بصورة مرضية.

ولكن علينا أيضاً أن نجتذب عناصر عاملة أخرى. ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد اشتراك القطاع الخاص لأنّه يمتلك جزءاً كبيراً من التكنولوجيات الجديدة ويطلقها بصورة مستمرة. والاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة قوية للتغيير. وهذا يتطلب إطاراً مرنّاً ومتحداً للأطراف، بالإضافة إلى مجموعة كافية من القوانين، وإلى تعبئة المصادر الداخلية. والتعاون من أجل التنمية أداة فعالة تكمّل الأدوات الأخرى السالفة الذكر.

إن تعليم الصغار والمجتمع بوجه عام هو خير أداة مستطاعة تساعد على تحقيق هذه الأهداف وتشجيع المسؤولية الفردية إزاء بيئتنا المشتركة.

وينبغي أن تحتل حماية البيئة أولوية واضحة في سياساتنا التعليمية.

إنني أمثل بلداً قام بعملية تحدثت سريعة الخطى مع معرفة بالمعضلات الكامنة في التنمية وفي الهجمات التي تتعرض لها البيئة. إنني قادم من بلد نظمته الإيكولوجية هشة على شواطئ بحر تحدق به المخاطر، وأنتمي إلى شعب ينظر طوال تاريخه إلى السماء بحثاً عن الأمطار التي تخلصه من القحط.

إن حوض البحر الأبيض المتوسط خير مثال على المصادر الطبيعية المشتركة، ولذا فإن المحافظة عليه ضرورة بالنسبة لنا جميعاً. ونشارك أقطاراً أخرى وأفرقة مشاكل التصحر والتقطيع والتعرية فقدان الغطاء النباتي واستخدام التربة بصورة غير مستدامة. ولهذا السبب نشجع على الترويج لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتنفيذ المrfق الرابع للاتفاقية بشأن البحر الأبيض المتوسط. والغابات، بالمثل، ضرورية للحياة والتنوع الأحيائي، الأمر الذي يستوجب توصلنا إلى الاتفاق على صياغة اتفاقية لحماية الغابات. وبسبب هويتنا كسكان شواطئ البحر الأبيض المتوسط، نجد أن

ولبريطانيا خبرة طويلة المدى في قطاعي إدارة الغابات العام والخاص، وهي خبرة نود أن نشارك الآخرين فيها. وباستطاعتي أن أعلن اليوم أننا نعتزم اعتماد معيار قياسي جديد للغابات ليكون علامة في إعادة تجديد غاباتنا. وفي هذا ما قد يساعد على تقديم نموذج للبلدان الأخرى. ولذا يمكنني أن أعلّن أن بريطانيا ستزيد من المساعدة الإنمائية التي تقدمها في مجال إدارة الغابات إلى الدول التي تود مشاركتنا في خبرتنا هذه.

وثمة سائل أكثر قيمة من النفط، هو الماء. وبينما يتوقع بعض البلدان ماءً جارياً من الصنابير (الحنفيات)، فإن الكثير من شعوب بلادن نفس العالم يقضون حاجاتهم للماء طوال اليوم مما يستطعون حمله في رحلتهم الصباحية إلى البئر. وبريطانيا ستضطلع بدورها في تطوير خطة عمل لتأمين حصول العالم بأجمعه على الماء النقي ومراقبة الصحة العامة. وإنني لأرجو أن ما نحرزه من تقدم هذا الأسبوع سيؤدي بنا إلى نتائج حقيقية في أعمال لجنة التنمية المستدامة في العام القادم.

قبل ٥ سنوات احتطت قمة ريو جدول أعمال القرن ٢١. ومنذ ذلك الحين، بدأت السلطات المحلية في ٧٠ في المائة من بريطانيا، بحثي من تلك الفكرة، في تطبيقها عن طريق جدول أعمال محلي للقرن ٢١ شعاره "فكر عالمياً وأعمل محلياً". ولكن علينا أن نعمل المزيد، وأود أن تعتمد كل السلطات المحلية في المملكة المتحدة استراتيجيات لجدول أعمال محلي للقرن ٢١ في موعد لا يتجاوز العام ٢٠٠٠.

وربما كانت مشكلة تغير المناخ أكثر المشاكل بعثاً على القلق. فإذا استمر انبعاث الغازات من الدفيئة في الازدياد بدون حد، فإن درجات الحرارة العالمية سترتفع في عام ٢١٠٠ بمقدار يتراوح ما بين درجة واحدة وثلاث درجات ونصف مئوية، ومستويات البحر ربما ترتفع بمقدار متر واحد. وهذا يهدد بعض الجزر الصغيرة تهديداً خطيراً. من أجل هذا اقترح الاتحاد الأوروبي وضع هدف جديد ينطوي على تحدياً ألا وهو إنقاص انبعاث الغازات من الدفيئة في البلدان المتقدمة النمو إلى ما دون مستوى عام ١٩٩٠ بنسبة ١٥ في المائة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٠. أما في بريطانيا، فنحن مستعدون للتوصّل إلى نسبة أعلى هي

هذا هو المؤتمر الدولي الخامس الذي أشارك فيه خلال ثمانية أسابيع منذ أن توليت منصبي. وأطفالى الثلاثة الصغار في لندن يقولون لي إنّي لا أقضى معهم في المنزل وقتاً كافياً. ولكنني أعرف أن هذه القمة بالذات يرغبون لي أن أحضرها لأنّهم يعْرِفون أن القرارات التي ستتخذ هنا سيكون لها أثر عميق على العالم الذي سيرثونه فيما بعد. لذا أتكلّم أمامكم لا كرئيس الوزراء البريطاني الجديد فحسب، بل كوالد أيضاً.

عليّاً أن نهتدي بثلاثة مبادئ في كفاحنا من أجل حماية البيئة للأجيال المقبلة.

أولاً: يجب علينا أن نمنح كل فرد نصيبه من بيته العالم. وهذا هو السبب في كون تدهور تدفقات المعونة منذ عام ١٩٩٢ يبعث على القلق الشديد؛ وفي دعم حكومتي لمستوى المعونة المستهدف من قبل الأمم المتحدة؛ وفي التزامنا بتحسين نوعية المساعدة التي نقدمها، فنعكس بذلك الاتجاه التناصي للمساعدة الإنمائية البريطانية، ونعيد تركيز جهودنا إلى مكافحة الفقر. وسوف نولي الأولوية لأكثر البلدان فقراً، بما فيها بلدان في أفريقيا.

وفي قمة دنفر، أعلنت التزام المملكة المتحدة بزيادة الدعم الثنائي لمشروعات الصحة والتعليم والمياه في أفريقيا بنسبة ٥٠ في المائة، وإننا نؤمن بإمكانية تحقيق هدف إنقاص الفقر المدقع في العالم بنسبة النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥.

إن إنقاص درجة الفقر هو في صالحنا جميعاً، لأنّ فقر المحروميين من الأرض والياييسين يتسبّب في معظم ما يلحق الغابات المطيرة من تدمير. وتدمير الغابة المطيرة، وهي رئة العالم، هو الذي يهدد ثبات مناخنا.

إنني لأرجو أن نتفق هذا الأسبوع على بدء مفاوضات بشأن اتفاقية الغابات. إن قطع شجرة يستغرق من الوقت أقل من ساعة، ولكن استبدالها بشجرة مماثلة ربما يستغرق عمراً. وإذا كانا جادين بصدق التنمية المستدامة، ينبغي أن ندلّ على جديتنا بالإدارة المستدامة للغابات.

ونحن جميعاً متهددون في هذا. ولا يمكن لأي بلد أن يتأى بنفسه عن الاحتراز العالمي أو يضرب لنفسه سياجاً حول مناخه الخاص. وإننا بحاجة إلى عمل مشترك لإنقاذ بيئتنا المشتركة. فالأرض هي الكوكب الوحيد في المنظومة الشمسية الذي فيه بيئة قادرة على إدامة الحياة. وواجبنا المقدس كقادمة للعالم هو أن نتعزز بهذا التراث الشمين وأن نسلم لأطفالنا وأحفادنا بيئات يمكنهم من التمتع بالحياة الكاملة نفسها التي تمعننا بها كأمر مسلم به. الواقع إن للشباب أنفسهم دور هام الذي يضطلعون به في هذا كله.

وبريطانيا، شأنها شأن الدول الأخرى، تستعد الآن للاحتفال بالآلفية القادمة. إلا أن مشروع الآلفية الذي لا بد لنا جميعاً من العمل عليه هو إنقاذ البيئة العالمية حتى يمكن لها أن تغذى الحياة في جميع بلداننا لألف عام جديدة أخرى وأكثر. فدعونا ندخل هذا الأسبوع على أننا نمتلك الرؤيا لكي ترتفع إلى مستوى المهمة والالتزام للتنفيذ.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر فخامة رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على بياته.

اصطحب الراين أوبرايل توني بلير، عضو البرلمان، ورئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد هلموت كول، المستشار الاتحادي لجمهورية المانيا الاتحادية.

اصطحب السيد هلموت كول، المستشار الاتحادي لجمهورية المانيا الاتحادية إلى المنصة.

السيد كول (المانيا) (تكلم بالألمانية؛ والترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي أولاً، باسم جمهورية ألمانيا الاتحادية، أن أعبر عن تأييدنا الكامل للبيان الذي أدى به في وقت سابق رئيس الاتحاد الأوروبي، السيد كوك.

٢٠ في المائة. ويطلب بلوغ ذلك الهدف تدابير هامة: منها استخدام وسائل النقل استخداماً أكثر كفاءة؛ وتحسين حفظ الطاقة؛ وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

كان الكثير منكم في ريو، وكان ذلك حدثاً مثيراً، إذ طفت مسائل البيئة على السياسة ووسائل الإعلام، وتم تعريف التحديات، وتحديد الأهداف.

لقد هاجمت الحكومة البريطانية السابقة بصدر الكثير من المسائل، ولكن تلك الحكومة نجحت في بلوغ هدف إنقاص انبعاث الغازات من الدفيئة الذي حددته قمة ريو.

وبعض البلدان الأخرى بما فيها بعض البلدان الصناعية الكبرى، لا يمكنها أن تقول نفس الشيء. وأقول إن أهدافنا لن تأخذها البلدان الفقيرة مأخذ الجد إن لم نقم نحن، البلدان الغنية، بتحقيقها.

ولكي تكون فعالين حقاً، يجب علينا أن نتصرف على مستوى عالمي. وفي كيوتو، لا بد للبلدان الصناعية أن تتفق على أهداف ملزمة قانوناً لإجراء تحفيضات كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة خلال العقد الأول من القرن المقبل. وتقع المسؤولية الكبرى على عاتق البلدان التي تصدر عنها أكبر الانبعاثات. ونحن في أوروبا وضمنا الآن جميع أوراقنا على الطاولة. ولقد آن الأوان لأن يتوقف الالتماس الخاص وأن يتبعنا الآخرون. وإذا ما فشلنا في كيوتو، فإننا بذلك نخذل أطفالنا، لأن العواقب ستظهر أثأن حياتهم. و يجب علينا جميعاً أن ننفذ الالتزامات التي نقطعها على أنفسنا. وأن تحديد أهداف جديدة لا يعني الكثير إذا جرى تجاهل الأهداف القديمة.

وفي الوقت نفسه، لا بد للبلدان الصناعية أن تعمل مع البلدان النامية لمساعدتها في مكافحة تغير المناخ، والخسائر في التنوع الأحيائي والتحديات البيئية العالمية الأخرى. ولا بد من تنفيذ الالتزام من جانبنا بالصفقة وأن نضمن توفر الموارد لهم للقيام بهذا. ولذا فإن المملكة المتحدة تؤيد تغذية مرفق البيئة العالمي. ونقترح تعزيز شراكة المملكة المتحدة مع البلدان النامية الرئيسية في مجال الكفاءة في استعمال الطاقة وبحوث تغير المناخ ومراقبته.

عتبة التقدم الصناعي لابد أن تتأكد من أن نموها الاقتصادي لا يعني أيضا زيادة التلوث.

وهنا في هذه الدورة في نيويورك، بعد خمس سنوات على انقضاء مؤتمر ريو، يجحب علينا أن نحدد الطريق نحو تقدم كبير. وإنني أرى مجالات العمل الرئيسية التالية على أنها ضرورة وفرصة لاتخاذ خطوة كبيرة إلى الأمام.

أولا، إن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، والمعقود في برلين في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وضع الأساس لاتفاق لحماية المناخ العالمي. وهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ينبغي أن تطلب إلى المؤتمر الذي سينعقد في كيوتو في نهاية هذا العام أن يعمل على صوغ اتفاق دولي لإجراء تخفيض كبير في ابعاثات غازات الدفيئة. وينبغي للبلدان الصناعية أن تعتمد موقف وهدف الاتحاد الأوروبي المتفق عليهما بخفض غازات الدفيئة الرئيسية بنسبة ١٥ في المائة بحلول ٢٠١٠.

ثانيا، إن الغابات، وبخاصة الغابات الاستوائية، ما زالت عرضة للتدمير، ولهذا فإننا نحتاج إلى اتفاقيات دولية ملزمة بشأن حماية الغابات واستخدامها على نحو مستدام - ونحن نحتاج إليها الآن، وليس خلال سنوات من الآن عندما يكون الوقت قد فات لإنقاذ هذه الغابات الاستوائية ذات الأهمية الحيوية.

ثالثا، إن حماية البيئة العالمية والتنمية المستدامة بحاجة واضحة إلى صوت مسموع في الأمم المتحدة. ولذا، وفي المدى القصير، أظن أن من الأهمية بمكان إجراء تحسين كبير للتعاون بين مختلف المنظمات البيئية. وفي المدى المتوسط ينبغي أن يؤدي ذلك إلى إنشاء منظمة عالمية تدرج تحت مظلتها المسائل البيئية، ويكون أحد أركانها الأساسية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

واربعا، إن هدف المشاركة البيئية العالمية خلال القرن المقبل ينبغي أن يجد أيضا تعبيرا في ميثاق الأمم المتحدة.

في الماضي، كانت الاختلافات السياسية بين الشمال والجنوب كثيرة ما تؤثر على المناقشات المتعلقة بحماية

مع اقتراب القرن من نهايته، تنفتح أمام البشرية فرص جديدة لم نكن نعتبرها ممكنة حتى قبل وقت وجيز. فانتهاء الصراع بين الشرق والغرب قربنا بدرجة كبيرة من السلام العالمي. وفي الوقت نفسه ينتشر وعي متزايد في كل أنحاء العالم بأن صون الخلقة مهمة للمجتمع الدولي شأنه شأن مهمة ضمان السلام.

إن مؤتمر ريو المعنى بالبيئة والتنمية المعقود في ١٩٩٢ أثار الطريق نحو شراكة بيئية عالمية للقرن الحادي والعشرين. ومنذ ذلك الحين، تحقق الكثير. لكن مما يُؤسف له أن من الصحيح أيضا أن الاتجاهات الرئيسية للتلوث لم يعكس اتجاهها حتى الآن. والسؤال الحاسم بالنسبة لجيينا هو كيف يمكننا أن نحمي على نحو دائم الأساس الطبيعي للحياة لسكان عالم يتزايدون. وننظرا إلى تقلص الاحتياطيات مياه الشرب، وحدوث تغيرات ممكنة في المناخ لا يمكن التنبؤ بها، وامتداد الصحاري، فإن هذه المسألة تصبح أكثر الحسا. وليس لدينا المزيد من الوقت لأخاعته.

إذا فشلنا في مواجهة هذا التحدي الآن، ستتصبح الصراعات حول الموارد الطبيعية أكثر احتمالا. وحتى في هذه الأيام، نجد أن ملايين الناس في أنحاء العالم يضطرون إلى ترك ديارهم نتيجة تدمير الأساس الطبيعي لوجودهم.

ولكن هناك أيضا تطورات تعطينا سببا للأمل. فنحن الآن نملك المعارف والوسائل الكافية، إذا رغبنا في استخدامها، لحماية مصادر الإنسان الطبيعية للحياة في المستقبل حماية دائمة. ورسالة مؤتمر ريو ١٩٩٢ ما زالت سليمة ووجيهة: وهي اعتبار المسائل البيئية والإنسانية وجهين لعملة واحدة، والتصرف على هذا الأساس. فأعداد البشر المتزايدة أكثر فأكثر بحثا عن الطعام والطاقة والسكن تعدد الموارد الطبيعية بأسرع مما يمكن استبدالها. ولهذا السبب أيضا يجب علينا أن نكافح الفقر في العالم النامي بصورة أقوى مما فعلنا في الماضي.

والبلدان الصناعية لابد من أن تضطلع بدورها بتقديم المعونة الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة. ولكن هذا يعني بالمقابل أن تبذل البلدان النامية نفسها ما بوسعها لتهيئة الظروف لتنمية سلية. فالبلدان الصناعية وتلك التي على

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سمحان (إمارات العربية المتحدة).

بعد مرور خمس سنوات على ريو، تتيح هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لقاء آخر لوكبنا مع نفسه. الغرض هو تقدير الأخطار التي لا تزال تتهدهد، وقياس ما أنجز، وتحديد ما يتquin الاختلاع به من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تتسم بالتناسق وتحجم بين النمو الاقتصادي والتقدم الديمقراطي واحترام البيئة.

مثلت ريو بداية وعي جديد. لقد كانت خطوة أساسية، إلا أنها غير كافية. وبعض المعتقدات العتيقة التي أصبحت عديمة الفائدة في القرن العشرين لا تزال راسخة في أذهاننا. ولهذا، من الخطأ الاعتقاد بأن الطبيعة قادرة على تضمين كل الجراح التي يلحقها بها البشر. وهناك أنواع من الحيوان والنبات اختفت إلى الأبد. وهناك غابات شاسعة للغاية لن تنمو مرة أخرى على الإطلاق لأن التربة اختفت مع الأشجار.

ومن قبيل التوهم أن ندعى أن الإنسان، بذاته، سيتمكن دائمًا من معالجة الأضرار التي أحدثت باسم التقدم، فلا يعلم أحد كيف يعاد تكوين طبقة الأوزون. ولا يعلم أحد كيف يعالج الاحتراز العالمي النابع عن انبعاث غازات الدفيئة.

ومن منطلق تجربتنا، نعي الآن أن مبدأ الحذر يجب أن يطبق في كل مكان. ونعلم ذلك، إلا أنه بعد مرور خمس سنوات على ريو، علينا أن نتبين بوضوح وتواتر أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي الاختلاع به لكي يلهم هذا المبدأ اتخاذ القرارات وبذل الجهود. ولهذا، فمن المهم اليوم أن نحدد لأنفسنا أهدافاً بسيطة وملموسة وطمأنة للسنوات الخمس القادمة.

فنكملي، أولاً، العمل في بناء صرح القواعد الدولية التي يتطلبها مبدأ الحذر. ولنتفق في كانون الأول/ديسمبر في كيوتو على أهداف وأساليب كفاحنا المشترك ضد انبعاثات غازات الدفيئة. وفرنسا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي رسموا الطريق.

البيئة العالمية وتجعل التقدم صعباً في كثير من الأحيان. ولهذا فإبني، ومعي فخامة السيد كاردوسو رئيس جمهورية البرازيل وسعادة السيد غوه تشوك توينغ رئيس وزراء سنغافورة، قررنا القيام بمبادرة مشتركة تستهدف أن تبين أنه، باتخاذ هذه الموضع أمثلة، يمكن للشمال والجنوب أن يضطلعما بعمل مشترك بشأن هذه القضية الحيوية بالنسبة للبشرية.

وبالتعهد بذلك الالتزام الشخصي، فإننا نسعى إلى توفير حافز إضافي للحماية العالمية لمصادر الحياة الطبيعية ولفكرة التنمية المستدامة، ونأمل بذلك أن يساعد أيضًا على جعل هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة دورة ناجحة.

والى يوم، بعد خمس سنوات من ريو، وبعد عامين من مؤتمر برلين، يتطلع الناس في جميع أنحاء العالم إلى نيويورك بأمل جديد. وهم ينتظرون منا أن نبعث إشارة حقيقة وواضحة لنجر جديد لحماية الموارد الأساسية للحياة. وبهذا تكون حماية الخلية مسؤليتنا بالنسبة للأجيال المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر فخامة المستشار الاتحادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه.

اصطحب السيد هلموت كول، المستشار الاتحادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية.

اصطحب السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية إلى المنصة.

الرئيس شيراك (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن التمدن بالنسبة لوكبنا، وربما كان مراد فا للنضوج، هو القدرة على نقد الذات والتحلي ببعد النظر في شؤون النمو والتقدم والتحكم في التقدم التكنولوجي وتسخيره لخدمة البشرية في المقام الأول.

ولنقرر معاً أن تزود كل قرية في العالم الثالث، وبخاصة في أفريقيا، ببئر خاص بها أو بوسيلة تصل بها إلى المياه الصالحة للشرب في ظرف ١٠ سنوات.

فلنقرر معاً أن نستغل السنوات العشر القادمة في التقليل إلى النصف من عدد المنازل الحضرية التي لا تصلها المياه الصالحة للشرب أو لا ترتبط بشبكة للصرف الصحي.

ولنقرر معاً أن نضع ونوزع في جميع أنحاء العالم أحكاماً بسيطة لإدارة حكيم للمياه في المناطق الريفية والمدن.

ولكي نحدد بصورة أكثر دقة أهدافنا ونزيد من تعبيئة جميع الموارد الضرورية، فإن فرنسا ترحب بمجلس المياه العالمي في مرسيليا، وتقترح أن تستضيف في بداية العام القادم مؤتمراً يجمع كل العاملين في سياسة إدارة المياه: الحكومات والسلطات المحلية، والمنظمات الدولية، والرابطات ومؤسسات الأعمال التجارية. وسيكون هذا المؤتمر جزءاً من عملية صياغة خطة العمل التي ينبغي أن تعتمدهالجنة التنمية المستدامة في دورتها القادمة في ربيع ١٩٩٨.

وإن مقدرة الإنسان على الاختراع والقوة التي منحها لنفسه لتغيير البيئة يجب أن توازن بمطلبأساسي واحد - هو الإحساس بالمسؤولية.

وحماية كوكبنا اليوم هي مسؤوليتنا نحن. ويتوقف مدى فعالية عملنا في المقام الأول على إرادتنا المشتركة وعلى قوة الدفع التي سنمنحها معاً لهذه الخطة الطموحة. وهناك ضرورة عظمى وكل اعتداء على الطبيعة إنما هو في الواقع اعتداء على الجنس البشري.

الرئيس بالتنيابة: أشكر فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية على بيانه الهام.

اصطحب السيد جاك شيراك رئيس الجمهورية الفرنسية من المنصة.

الرئيس بالتنيابة: تستمع الجمعية الآن لبيان فخامة السيد ريكاردو ماركينز، نائب رئيس جمهورية بيرو.

ولنبدأ، قبل انتهاء هذا العام، التفاوض بشأن الاتفاقية اللازمة لحماية غاباتنا. وقد تكلم صديقي المستشار هلموت كول بحماس عن هذا الموضوع. وأؤيد مناشدته بلا تحفظ.

ولنحدد، أخيراً، التزاماتنا المتعلقة باتفاقية التنوع البيولوجي وباتفاقية مكافحة التصحر.

ولكي ننفذ هذه النصوص، ونرصد تنفيذها وتشجع احترام البيئة في كل مكان، ينبغي أن يكون للأمم المتحدة مؤسسات متجددّة وأكثر كفاءة تتركز في مركزين هما نيروبي وجنيف. وينبغي أن يكون للأمم المتحدة أيضاً الوسائل الكافية. ومرفق البيئة العالمية، الذي أنشئ بموجب مبادرة فرنسية ألمانية، يضطلع بدور رئيسي. وآمل أن تتفق البلدان المساهمة فيه في اجتماعها في باريس في أوليول/سبتمبر على تغذية موارده بصورة منصفة. وفرنسا، وهي المانح الثالث في العالم من حيث ضخامة المساعدة الإنمائية الرسمية، ستتّسّم بنصيبيها كاملاً.

وفي جملة المسائل المرتبطة بمكافحة الفقر وحماية البيئة، هناك مسألة أعلق عليها أهمية خاصة، وهي مسألة المياه. فالبشر يتعرضون لخطر جسيم من جراء نقص المياه العذبة. والاستهلاك يتزايد بضعف زيادة السكان، ويتضاعف كل ٢٠ سنة. وفي بداية القرن القادم لن تتعدى كمية المياه العذبة المتاحة لكل فرد في أفريقيا ربع ما كانت عليه عام ١٩٥٠، وثلث ما كانت عليه في آسيا وفي أمريكا اللاتينية. والماء مصدر للحياة، إلا أنه يمكن أن يصبح مصدراً رئيسيّاً للصراع.

والمياه العذبة تصبح أكثر ندرة وأكثر عرضة للتلوث بجميع أنواعه. وطبقاً لإحصائيات منظمة الصحة العالمية، يموت كل عام ٢٥ مليون نسمة - منها ٤ ملايين من الأطفال - من جراء الأمراض المتصلة بتلوث المياه.

وفرنسا، بتأييد من الاتحاد الأوروبي برمته، قدمت مقترنات للجنة التنمية المستدامة، آمل أن تفضي إلى برامج ملموسة وإلى شراكة عالمية. فمن الملح أن نتعيّن مواردنا حول بعض المشاريع الرئيسية.

القطاعات حظوظاً وأكثرها ضعفاً. ويبلغ الإنفاق الاجتماعي في بيرو الآن أكثر من ٤٠ في المائة من الميزانية الوطنية، وهو في الاتجاه إلى الصعود. غير أننا ندرك أن الأمر ليس مجرد توزيع الموارد. فالشيء الأكثراً أهمية هو التحديد على نحو عقلاني لكيفية استثمار هذه الموارد وفي من تستثمر.

وهكذا، تجدر الإشارة إلى أن مشاركة المجتمع المدني مقرونة مع الأجهزة الحكومية تغدو هامة ودينامية للغاية في بيرو. وكلاً هذين العاملين يشكل جزءاً من أسلوب لتناسق المصالح والسياسات والأولويات، أدى كما في بعض البلدان الأخرى، إلى قمة الأمريكتين المعنية بالتنمية المستدامة في سانتا كروز دي لا سييرا، في بوليفيا في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٦.

وفي هذا المقام تود بيرو أن تعرب عن قلقها من إمكانية أن يصبح تراجع التعاون الدولي من أجل التنمية سمة بنوية من سمات عملية العولمة الجارية الآن.

وتأمل الدول النامية أن تساعد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عكس مسار هذا الاتجاه أو على الأقل في تعزيزنا من إعادة تأكيد الالتزامات المبرمة في ١٩٩٢ والوفاء بها. وبالطبع تحتاج إلى التزامات جديدة لتمويل مختلف الاتفاقيات التي هي جزء من العملية التي بدأت في ريو.

ولا يزال استخدام القيود التجارية من أجل غايات بيئية يمثل مسألة مثيرة للكثير من الجدل، وتصنعت ضغوطاً ثقيلة على الدول النامية. ولقد اتفقنا في قمة ريو على أن التنمية المستدامة تتطلب تحرير التجارة، وسياسات متداومة للتجارة والبيئة، ونقل الموارد المالية والتكنولوجية الكافية لمساعدة الدول النامية نحو تحقيق هذا الهدف. لكن النتائج، بعد مضي خمس سنوات، ليست إيجابية. فقد احتلت هذه المسائل، وبخاصة المسائل المالية والتكنولوجية المتعلقة بالبيئة، مرتبة متأخرة في سلم الأولويات.

لقد وضع بيرو الأساس القانوني للسياسة البيئية. ويشمل نظامها القانوني أحكاماً لحماية البيئة والدفاع عنها. وبعض هذه الأحكام له طبيعة عامة مثل قانون البيئة، وهو القانون الذي ينشئ الصندوق الوطني للبيئة،

اصطحب السيد ريكاردو ماركيز نائب رئيس جمهورية بيرو إلى المنصة.

السيد ماركيز (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إنه لشرف عظيم لي أن أمثل شعب وحكومة بيرو في دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة التي تنعقد لتقدير نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المعقود في ١٩٩٢، وكذلك، بعد مضي خمس سنوات لتأكيد التعاون الدولي والمسؤوليات المشتركة، مع أنها متابينة، التي تشكل نهاية جدول أعمال القرن ٢١ وأسس تنفيذه.

ونحن واثقون من أن الجمعية العامة تحت القيادة القديرة والمتمرسة لرئيسها سوف تحقق الأهداف التي يصبو المجتمع الدولي إلى أن تتخض عنها هذه الدورة الاستثنائية.

إن حماية البيئة لا يمكن أن تتم فقط بأعمال البيئيين.

وفي بيرو يمثل جدول الأعمال ٢١ التموج الجديد للتنمية الإنسانية المستدامة. وما نسميه "جدول أعمال بيرو" هو المعادل العملي لجدول الأعمال ٢١ على المستوى الوطني، الذي يوفر التوجيه والإرشاد للسياسات الوطنية للتنمية والبيئة. ولقد صُمم جدول أعمال بيرو لكي يحقق تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والтехнологية والبيئية، ويوفق وبالتالي بين ضرورات الكفاءة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والإنسانية، وبين الاحترام الذي يلزمها نحو الطبيعة. ولا بد أن أشير هنا إلى أن البيروانيين القدماء تمكنوا من تحقيق ذلك التوافق المثير للإعجاب في تنظيمهم الاجتماعي السياسي. ولا يزال المثل الذي ضربوه مصدراً للإلهام الدائم في بيرو المعاصرة.

وإن الفقر سبب ونتيجة في آن معاً لتدمیر البيئة. وحكومة الرئيس فوجيموري جعلت أول أهدافها التغلب على الفقر وما يصاحبه من الحرمان وعدم المساواة وفي مقدمة هذا المجهود الوطني تأتي سياستنا الإسكانية التي تجمع بين تعزيز الدور الأساسي للمرأة في المجتمع وبين حصول كل البيروانيين على الخدمات الصحية الأساسية، والتعليم، والسكن، والعدالة، وتُعطى الأولوية لأقل

جهود شعبنا التي تتطلع إلى الجمعية العامة لإعادة تأكيد أمانها وأهدافها من خلال هذا الاستعراض والتقييم، وكذلك تنسيق جميع مصالح المجتمع الدولي بشكل متوازن ومنصف.

الرئيس بالنيابة: أشكر نائب رئيس جمهورية بيرو على بيته.

اصطحب السيد ريكاردو ماركيز، نائب رئيس جمهورية بيرو، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من سعادة السيد نور سلطان نزار بايف، رئيس جمهورية كازاخستان.

اصطحب السيد نور سلطان نزار بايف، رئيس جمهورية كازاخستان إلى المنصة.

الرئيس نزار بايف (ترجمة شفوية عن الروسية):
يعكس جدول أعمال هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل واضح مجموعة التحديات الضخمة التي تواجه الإنسانية عشية قرن جديد. فقد كان من نتائج عولمة العلاقات الدولية ضرورة التخلص عن الأفكار النمطية القديمة والنهج التكنوقراطية ومحاولات تحقيق النمو الاقتصادي بأي ثمن. لذلك كان من المهم جدا الالتزام الصارم بمبادئ إعلان ريو التي تكفل تحقيق النمو الاقتصادي في إطار من العلاقة الضرورية بعمليات التنمية الاجتماعية والأمن البيئي.

وفي هذا الصدد، هل من الممكن الحديث عن رفاه ٣٠٠ مليون من البشر يعيشون في الدول المستقلة حديثا؟ هذا بالقطع مستحيل، لأن هذه المنطقة التي تشغّل سدس مساحة المعمورة، لا تزال تفتقر إلى التنمية الاقتصادية المستدامة وإلى الأمن البيئي. فقد دفعت هذه الدول ثمنا اجتماعيا باهظا في عملية الإصلاح. وتبين من تجربة غالبية بلدان ما بعد المرحلة الاشتراكية أن الإصلاح والنواحي الاجتماعية للتنمية الاقتصادية خidan لا يلتقيان. أي أن الإصلاح يقتضي دفع ثمن اجتماعي كبير. ولكن البديل عن الإصلاح هو الركود والفتور واليأس.

وقانون الموارد الطبيعية، وهو القانون الذي ينشئ المجلس الوطني للبيئة، وقوانين أخرى معينة تتعلق بالحياة النباتية والحيوانية البرية، والموارد الجينية، والتلوث، وحماية المناطق البيئية الجديدة الحساسية.

ومن أبرز ملامح التحديث في بيرو في السنوات الأخيرة عملية التنمية البشرية المستدامة. وقد نشطت الجهات الفاعلة، العامة منها والخاصة، في القيام بمبادرات وتجميع خبرات في هذا المجال. ومن الهيئات التي تستحق التنويه من بين هذه المجموعات إدارات الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والسكان الأصليون والكتائس. وجرت مناقشات في الأوساط الأكاديمية لأنشطة التي تعتبر ضرورية للإدارة البيئية.

وقررت حكومة بيرو أن يكون عام ١٩٩٧ هو عام التشجير، وسيتم فيه زرع مائة مليون شجرة. ويعكس هذا القرار وعي بيرو والتزامها في شأن أمر حيوي لمستقبلنا ونعتبره من أولويات العمل الذي يقوم به المجتمع الدولي. ومعروف أن بيرو من أغنى بلدان الأرض بمواردها الطبيعية الوفيرة: غابات استوائية شاسعة وتنوع إحيائي هائل يحظى بإعجاب شديد في أنحاء العالم. وفي هذا الصدد تملك الشعوب الأصلية في بيرو حذقا قدّيما ومعرفة بنحو ٣٠٠ من أنواع النباتات ذات الخصائص الطبية.

وتقع بيرو في حوض نهر الأمازون. ونظرا للرقة الجغرافية الشاسعة التي تحتلها منطقة الأمازون والتنوع الإحيائي الراهن فيها ودورها الكبير في تنظيم المناخ وموارد المياه، فمن الواضح أن لديها مقومات ضخمة تكون رائدة في مجال التنفيذ الواسع النطاق لحضارة حديثة تحمي الكتلة الحيوية عن طريق الاستخدام المستدام للموارد المتتجدة. ومن ثم فإن سياسة التنمية المستدامة للأمازون، بما في ذلك الحفاظ على مواردها الشاسعة، إنما تمثل مساهمة في استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة تضطلع بها بيرو وجميع البلدان الأعضاء في معاهدة التعاون بين بلدان الأمازون.

أما التحدي الحقيقي من حيث التنمية المستدامة فهو مواصلة تطوير القدرة على تصميم وتنفيذ برامج دولية تشتهر فيها الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي هي على استعداد لعدم

الاشتراكية السوفياتية السابق، مما أسفر عن أضرار بالغة لصحة السكان وللبيئة الطبيعية.

نحن ننظر إلى هذه المسألة من وجهة نظر مبدئية أساساً فالأسلحة النووية تمثل مأساة لا لشعب كازاخستان وحده ولكن لجميع شعوب العالم. من هذا المنطلق، لدينا كل الحق في التحدث عن مسؤولية الدول النووية عن الأضرار التي تحيق بالسكان وبالبيئة الطبيعية للدول التي أجريت فيها التجارب. وتقترن كازاخستان أن تتخذ الدول النووية إجراء ملماساً في إطار مسؤوليتها في هذا الصدد، بإنشاء صندوق دولي لإعادة تأهيل السكان صحياً وإصلاحضرر البيئي في المناطق المتضررة من التجارب النووية.

ونحن قلقون جداً من الآثار العالمية لمشكلة بحر آرال الذي يختفي بالفعل من الخريطة. هذه المأساة تلقي بظلالها على العالم كله وعلى الحضارة كلها. فالمنطقة تشهد تدهوراً جذرياً في البيئة، ونقصاً في المياه العذبة له وقع الكارثة، وتدهوراً سريعاً في صحة السكان، وزيادة في الهجرة الاضطرارية. وهذه المنطقة التي تمثل كارثة إيكولوجية تضم أكثر من أربعة ملايين من البشر وتشمل أجزاءً من أراضي جميع دول آسيا الوسطى.

لقد تقدمنا نحن وعدد من المنظمات الدولية بمشروعات متعددة تهدف إلى حل مشاكل بحر آرال، ولكن لم يتم منها شيء. ولا تزال كل دولة في المنطقة تحاول التعامل مع هذه الكارثة الإيكولوجية بطرقها الخاصة. ولكن الكارثة ذات أبعاد عالمية. فقد عشر على ترببات ملحية من بحر آرال في أوروبا وفي المحيط المتجمد الشمالي.

علاوة على ذلك، لا يسع المجتمع الدولي أن يتتجاهل هذه المأساة لأن آسيا الوسطى هي حقيقة جغرافية سياسية وجغرافية اقتصادية جديدة. وستصبح هذه المنطقة في القرن الحادي والعشرين، مزوداً رئيسياً للأسواق العالمية بالهيدروكربونات. والجزء الكازاخستاني من بحر قزوين يتضمن ما يزيد على ١٥ مليون طن من مواد الهيدروكربون الخام التي ستشارك جميع البلدان الصناعية عملياً في تطويرها. ومن الضروري إذن حل المشاكل البيئية للمنطقة اليوم إذا أردنا ألا نتصدى لتفشيها في المستقبل.

لقد شهد إقليم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق على مدى نصف قرن من الزمان تلوثاً من مراقب الانتاج يتحدى الضوابط البيئية. إذ أنشئت آلاف المؤسسات بدون أي اعتبار لأبسط متطلبات حماية البيئة. ونتيجة لذلك انتهكت حرمات البيئة ولا تزال. بل إن تلك الآثار البيئية أصبحت الآن عالمية.

ومع بداية القرن القادم ستكتشف هذه العملية. فكثير من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية ستتصبح مع تطور استخدام مواردها الطبيعية من أكثر ملوثي البيئة. وإنني على يقين من أن هذا ليس ما يريد المجتمع الدولي، وإنما يريد أن تكون جميع مراقب الانتاج نظيفة وسليمة بيئياً ولا تصدر عنها إلا نفايات قليلة. من أجل ذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور نشط في عملية تبادل معرفة للتكنولوجيات النظيفة ونقلها إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأعتقد أن بإمكان الأمم المتحدة إنشاء آلية على غرار لجنة تنسيق ضوابط الصادرات، تقوم بمراقبة عدم انتشار التلوث والتكنولوجيات والصناعات السمية والخطرة.

ومع ذلك فإن على كل بلد أن يقوم بنفسه بأعباء التنمية المستدامة. لذلك حددنا استراتيجيتنا وأساليبنا للإصلاح الاقتصادي وحققنا في ذلك نجاحاً كبيراً. فقد نجحت كازاخستان خلال خمسة أعوام منذ استقلالها في إحداث تغيير كامل في نظام علاقتها الاقتصادية والاجتماعية، وحققت الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وأكملت عملية نقل ملكية جميع ممتلكات الدولة تقريباً إلى القطاع الخاص، وهناك اتجاه بدأ في الظهور نحو النمو في الانتاج.

ومع ذلك فهناك مشاكل عالمية لا تستطيع كثير من البلدان حلها. وفي هذه الحالات لا بد أن يسرع المجتمع الدولي إلى النجدة. وفي حالة كازاخستان هناك مشكلة التجارب النووية التي استمرت على مدى سنوات كثيرة في موقع التجارب النووية في سيميبلاطينسك واحتفاء ببحر آرال. وكان موقع التجارب النووية في سيميبلاطينسك أكبر موقع من نوعه في العالم، إذ يقارب حجمه حجم دول كثيرة: ١٨٥٠٠ كيلومتر مربع. وتم فيه نحو ٤٧٠ تفجيرًا نووياً تمثل زهاء ٧٠ في المائة من جميع التجارب النووية التي أجرتها اتحاد الجمهوريات

والى يوم، تستخدم البشرية عموماً ما يتجاوز الموارد والخدمات البيئية التي يمكن للطبيعة أن تعيد توليدها بمقدار الثلث. وفي عام ١٩٩٢، كان العجز البيئي هذا بمقدار الربع فقط. وهكذا، بعد خمس سنوات من مؤتمر ريو، ما زلتنا بعيدين كل البعد عن الاستدامة.

إن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تتيح لنا فرصة لإعادة تأكيد التزامنا بالتنمية المستدامة وبالتنفيذ البراغماتي للنتائج التي أسفنا عنها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

إن فكرة التنمية المستدامة التي اعتمدتها مؤتمر ريو، هي المبدأ الأساسي الذي ينبغي لجدول أعمال القرن ٢١ أن يهتم بها. غير أن التنمية المستدامة ما زالت اليوم مبدأ مجرداً، ودرجة تطبيقها في السياسة الإنمائية والتنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي غير كافية تماماً. وعدم الكفاية هذا هو أحد الأسباب الرئيسية لجوانب النقص التي شهدناها خلال السنوات الخمس الماضية.

إن التكامل أساسى في التنمية المستدامة. وهو السبيل الوحيد لكفالة دراسة الدعائم الثلاث لجدول أعمال القرن ٢١ معاً وهي التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والحماية البيئية، معاً، وكفالة وضع الاستدامة موضع التنفيذ. والتكامل طبعاً ليس ممكناً إلا إذا وضعت ترتيبات مؤسسية مناسبة، والترتيبات المؤسسية تعتمد على الإرادة السياسية.

وتشاطر إيطاليا الرأي العام القائل إن القضاء على الفقر، والأخذ بالأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج هدفان أساسيان للمجتمع الدولي، ومسئالتان أساسيتان مدرجتان في جدول أعمال الدورة الاستثنائية. ومع وجود السياسات الصحيحة والدعم الدولي، يمكن لأعداد الناس الذين يعيشون في فقر مدفع أن تتراجع بمقدار النصف طوال ربع القرن المقبل. ولدي على استعداد لتقديم جميع الإسهامات الممكنة من أجل مساعدة أشد البلدان فقراً على تخفيض مستوى الفقر لديها في أقصر وقت ممكن، وعلى تحسين نوعية الحياة لجميع قطاعات مجتمعاتها، بما في ذلك الاندماج الكامل للمرأة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، يجب

وإني أؤمن بأن من الممكن القيام تحت رعاية الأمم المتحدة بوضع ما يسمى بـ "جسر" للمشاكل العالمية التي يمكن التصدي لها على صعيدين، الأول يتطلب مشاركة المجتمع العالمي بأسره، والثاني يتطلب تدخلاً إقليمياً ووطنياً.

وعندما نتكلم عن أهمية هذه المسائل، نتطلع إلى الأمم المتحدة التي لا نزال نتعلق عليها آمالنا من أجل نظام عالمي جديد. وإنني أتمنى للأمين العام كوفي عنان النجاح في الجهود التي يبذلها من أجل كفالة فعالية الأمم المتحدة. وأتمنى النجاح كذلك للدورة الاستثنائية في تطوير مسالك لتلبية مسائل التنمية المستدامة وحل مشكلة تحسين مناخ كوكبنا، فتحقيق بذلك آمال الأجيال الحاضرة والمقبلة.

الرئيس بالنيابة: أشكر رئيس جمهورية كازاخستان على بيانه.

اصطحب السيد نور سلطان نزار بايف، رئيس جمهورية كازاخستان، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يدللي به فخامة السيد رومانو بروودي، رئيس وزراء الجمهورية الإيطالية.

اصطحب السيد رومانو بروودي، رئيس وزراء الجمهورية الإيطالية، إلى المنصة.

السيد بروودي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): عندما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو عام ١٩٩٢، كان العالم يواجه تحدياً ذا وجهين: جعل التنمية تتماشى مع استدامة البيئة، وكفالة إيجاد تنمية تكون أكثر توازناً وعالمية وتدوم إلى أبد بعيد. وبعد خمس سنوات، نعيش في عالم فيه قدر أكبر من التلوث وقدر أكبر من استهلاك الموارد الطبيعية وقدر أكبر من النفايات، وفيه من ناحية أخرى قدر أقل من التنوع البيولوجي، وقدر أقل من المساحات الحرجية، وقدر أقل من المياه العذبة المتوفّرة، وقدر أقل من التربة، ونضوب طبقة الأوزون في الغلاف الجوي في بعض المناطق من كوكبنا.

خاصة لرؤوس الأموال بغية إيجاد مناخ للعمل يكون أكثر اجتذاباً للاستثمارات الخارجية المباشرة.

إنني أشاطر مشاطرة كاملة الموقف الذي أعرب عنه رئيس وزراء هولندا، السيد كوك، بالنسبة عن الاتحاد الأوروبي، بشأن مختلف المسائل المدرجة في جدول الأعمال. وتتطلع إيطاليا بصفة خاصة نحو الدورة الثالثة المؤتمرات للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي سيعقد في كيتوتو في نهاية هذا العام. وينبغي للمؤتمر أن يتعهد بالتزامات واقعية ومحددة وملزمة قانونياً بشأن خفض انبعاثات غاز الدفيئة.

إن مشكلة إزالة الغابات مرتبطة بحماية الجو. وإيطاليا تؤيد الاقتراح بالدعوة إلى إنشاء لجنة تفاوضية حكومية دولية في أسرع وقت ممكن.

ويشرف بلدي أن يستضيف الدورة الأولى للمؤتمر الأمم المتحدة للأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، الذي سينعقد في روما في الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وقد سلط مؤتمر قمة دنفر للثانية الضوء على أن المؤتمر سيسجل بداية تنفيذ الاتفاقية عن طريق تعزيز خطط عمل فعالة - في منطقة البحر الأبيض المتوسط على سبيل المثال - وتجارب التنفيذ المشترك، وسيتيح الفرصة لتجديد التعاون الدولي الصحيح والملموس عن طريق استخدام أفضل للموارد المتاحة بغية التصدي لهذه المسألة.

والواضح أن التقدم المحرز في السنوات الخمس الماضية لم يكن مثلكما أملنا أن يكون. وإذا أريد للتنمية أن تصير مستدامة، فالمطلوب بذلك مزيد من الجهد، ويتعين تعبئة المزيد من الموارد البشرية والمادية، ومن الضروري استعمال الموارد المتاحة بطريقة تكون أكثر جدواً من حيث التكلفة. ويجب تغيير العادات السيئة والتصرف الخاطئ إذا أردنا أن نورث الأجيال المقبلة عالماً أفضل لحياة أفضل. ويتعين على الحكومات والشركات والمستهلكين والوكالات العامة أن يتخلوا عن الأنشطة التي تعمل على تدهور البيئة، ويجب الاستثمار في الأنشطة التي تحافظ على الأنظمة البيئية للمستقبل.

تركيز الانتباه المتجدد على حقوق الطفل، ولا سيما بعد عم المشاريع الرامية إلى إيجاد مدن تحسن معاملة الأطفال.

وفيما يتعلق بمسألة الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، فإننا على اقتناع بأن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تتصدر عملية تطوير تكنولوجيات بيئية سلية وسياسات بيئية، وتنفيذ التغيرات الضرورية في بلدانها بالذات، في حين ينبغي للبلدان الصناعية الجديدة أن تسعى إلى خفض الضغط الذي يخلفه معدل نموها السريع على النظام البيئي.

وفي الوقت نفسه، ينبغي الاعتراف بأن أقل البلدان دخلاً ينبغي أن تتوصل إلى تحقيق تحسينات اجتماعية واقتصادية سريعة دون استساغ أشكال مستدامة. وتصنيعنا؛ وإنْ فإن التكلفة البيئية قد تكون غير مستدامة. ومن واجبنا أن نساعد هذه البلدان على المضي قدماً نحو تحقيق أشكال أنسنة للتنمية. لذلك أود أن أذكر مجدداً دعمنا للمبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من قبيل البرنامج الشمسي العالمي في ميدان الطاقة.

إن الموارد المالية ضرورية من أجل التنمية المستدامة. ولقد أوضح جدول أعمال القرن ٢١ إهراز التقدم نحو التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية من شأنه أن يتطلب قدرًا إضافيًّا من الاستثمار والتمويل. وفي وقت انعقاد مؤتمر ريو، أعادت جميع البلدان الصناعية تقريرها إلى إزام أنفسها بزيادة مستويات المساعدة الخارجية إلى هدف ٧٠% في المائة من الناتج القومي الإجمالي. إلا أن هذا الأمر لم يتحقق. وعلى العكس من ذلك، فإن المساعدة الإنمائية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة تراجعت في السنوات الخمس الماضية. وهذا الاتجاه الانحداري يتعمّن عكسه.

إن نقل التكنولوجيات المواتية بيئياً والاستثمارات الخاصة الخارجية يمكن أن يضطلعَا أيضاً بدور هام جداً في تعزيز التنمية المستدامة، إلا أن المستثمرين الخاصين الخارجيين لا يستجيبون إلا للاقتصادات المستقرة ذات الإدارة الجيدة، التي يتصف سجلها بانخفاض التضخم وجود سياسات صحيحة. لذلك، ينبغي للبلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن تضم جهودها من أجل مساعدة البلدان التي لم تفلح بعد في اجتذاب تدفقات

وصون نظام تجاري مفتوح ومنصف وغير تميّزي
ومتعدد الأطراف.

إن البشرية تواجه أزمة فعلية تتعلق بتوافر المياه العذبة، التي تشكل زخرا اقتصاديا واجتماعيا ينبغي الحفاظ على كميّتها ونوعيتها. ويولي بلدي أهمية خاصة لمشاركة القطاع الخاص في توسيع إمدادات المياه ومعالجتها. فعلى المستوى الإقليمي، فإننا نعمل من أجل تطوير برامج عمل مشتركة تتعلق بموارد المياه المشتركة.

وبالنسبة للحفاظ على نظامنا الإيكولوجي، فقد أنشأنا، منذ مؤتمر ريو، ١٠ مناطق محمية. والمناطق المحمية تغطي الآن ما مجموعه ١٤٧٠٠٠ كيلومتر مربع، تمثل ما يعادل ٥.٥ في المائة من مساحة أراضينا القارية. وفي ١٩٩٧، ستضاف خمس منتزهات وطنية جديدة. وهذا استمرار لاتجاه السنوات الخمس الماضية، التي شهدت إنشاء ٤٠٠٤ كيلومتر مربع من المناطق المحمية. وتضمن هذه المناطق بنوتنا الإحيائي وتضمن استخدام غاباتنا الوطنية بطريقة مستدامة.

والأرجنتين، التي يمتد ساحلها الأطلسي على مسافة ٤٠٠٠ كيلومتر، تولي أهمية كبيرة لدراسة المحيطات وحمايتها. وفي هذا الصدد، فإن الحفاظ على الموارد البحرية الاحيائية يتطلب اتباع ممارسات في مجال صيد الأسماك لا تندرط في الاستغلال، سواء في المياه الخاضعة لسلطتنا القضائية أو في أعلى البحار فيما وراء خطوة هامة إلى الأمام ولكن غير كافية تماما.

وينبغي للأمم المتحدة أن تؤكد مجددا دورها كضامن لإطار عمل قانوني واضح وعملي من أجل منع النزاعات بين الدول التي تمارس الصيد وراء حد الـ ٢٠٠ ميل. ويجب علينا أن نضمن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من أجل منفعة البشرية جماعة. ونحن مقتنعون بأن الإفراط في استغلال الموارد البحرية قد يولد صراعات يمكن بدورها أن تعرّض للخطر السلم والأمن اللذين يشكل صونهما الهدف الأولي لهذه المنظمة.

لقد اكتسبت المسائل البيئية أبعادا عالمية. ولهذا السبب، يجب علينا أن نستفيد من التعاون الذي توفره

الرئيس بالنيابة: أشكر رئيس وزراء الجمهورية الإيطالية على بيانه.

اصطحب السيد رومانو بروودي، رئيس وزراء الجمهورية الإيطالية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: أشكر سعادة رئيس وزراء الجمهورية الإيطالية على بيانه، وأعطي الكلمة لفخامة الدكتور كارلوس سول منعم، رئيس جمهورية الأرجنتين.

اصطحب السيد كارلوس سول منعم، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى المنصة.

الرئيس منعم (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نحن الذين كان لهم شرف المشاركة في مؤتمر ريو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، نأتي إلى هنااليوم ولدينا اهتمام خاص باستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

وأود أن أؤكد مجددا الآن على ما قلناه في ذلك الحين: إن الوقت قد حان لكي نضع نهاية أكيدة لفكرة الاختيار بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة. وكما نص جدول أعمال القرن ٢١، فإننا بحاجة للتأكيد مجددا اليوم على أننا لا يمكننا أن نتحرك قدما لمنفعة شعوبنا، إلا من خلال السياسات التي تعطي الأولوية للمسائل البيئية ولاشكال الإدارة التي تراعي على النحو المطلوب احتياجات الاقتصادات الإقليمية والوطنية.

ولقد أدرجت الأرجنتين في عملية إصلاح دستورها الوطني حق جميع الأفراد في التمتع ببيئة صحية ومتوازنة قادرة على تلبية احتياجاتهم دون التعرض للخطر احتياجات الأجيال القادمة.

ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة، يجب علينا لا نستأصل الفقر فقط بل يجب أيضا إزالة الثروة التي يصاحبها استهلاك لا كافح له يؤدي إلى ممارسات وأساليب حياة غير مستدامة.

والسياسات التي تستهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية قد تُمنى بالفشل إذا لم تستهدف إدراج العنصر البيئي. ويجب أن تتوافق تدابير صيانة البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة مع تعزيز

قبل ٢٥ عاماً، وفي مؤتمر استكهولم، نادى خوان دومنغو بيرون، الذي كان رئيساً للأرجنتين ثلاثة فترات رئاسية، بتغيير المسار على الطريق الاتحتاري الذي كان يسير فيه العالم - طريق التلوث البيئي وتبديد الموارد الطبيعية.

وأعتقد أن مؤتمر ريو دي جانيرو أذن بتغيير الاتجاه الذي دعا إليه الرئيس بيرون بالنسبة للبشرية. والآن وقد بدأنا نسير معاً على الطريق الصحيح، يجب علينا أن نسرع من وقيرة خطوتنا، وكما قال الرئيس

بيرون

"من الأفضل أن نعمل بدل أن نتكلم؛ ومن الأفضل أن نعمل بدل أن نطلق الوعود".

لقد حان الوقت لأن نضع الوعود جانباً؛ لقد حان وقت العمل.

الرئيس بالنيابة: أشكر رئيس جمهورية الأرجنتين على بياته.

اصطحب السيد كارلوس سول منعم، رئيس جمهورية الأرجنتين، من المنصة.

الهيكل الإقليمية. ولقد اضطلعت السوق المشتركة للمخروط الجنوبي بجميع الدراسات الضرورية لتحسين ظنم الانتاج في إطار مفهوم التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالتعاون المتعدد الأطراف، فإننا نولي اهتماماً خاصاً للآليات المالية الدولية. ونعتقد أن هذه الآليات ينبغي استعراضها بصورة دورية من أجل تحديد الأولويات. وينبغي أن يكون بإمكان لجنة التنمية المستدامة تقييم درجة فعالية الموارد المالية والإنصاف في تخصيصها.

وتود الأرجنتين أن تؤكد مجدداً دعمها القاطع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه "الصوت الدولي للدفاع عن البيئة". ونحن على ثقة بأن اللجنة الرفيعة المستوى التي أنشئت مؤخراً كجهاز فرعي للمجلس الحكم، ستضطلع بدور دينامي في تحديد ومتابعة السياسات التي تستهدف نزع الطابع المركزي على الصعيد الإقليمي عن البرنامج وتكيفه.

والتقدم الكبير صوب التنمية المستدامة في الأرجنتين ينعكس في تقرير الملاح القطرية الذي قدمته حكومة بلدي بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ومع ذلك، فإن من الواضح على حد سواء أنه ما زال يتبع مضاunganة جهودنا. وهنا ينبغي ألا يغيب عن البال أن التدابير الوطنية هي الأساس، وإن كان التعاون الدولي ضرورياً أيضاً.